الرؤية العربية 2045

تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الرؤيــة العربية 2045

تحقيـــــق الأمـــــل
بالفكر والإرادة والعمل

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تصدير

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن الأمل في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

وتنطلق الرؤية من القناعة بمزايا التضامن والتعاون العربي، وتسترشد بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتمِّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 و«ميثاق المستقبل» الصادر عن قمة المستقبل، وتعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتّسق مع الخطط والرّؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل. وتشدّد هذه الرؤية على منظومة القيَم الإنسانيّة الراسخة في المنطقة بوصفها اللّبنة الأساس في التنمية البشرية ومشروع التنمية المستدامة، وتستفيد من تراكم الخبرات في المنطقة العربية، ومن التجارب الإقليمية في مناطق أخرى من العالم، مع مراعاة أوجه التلاقي والتباين والقواسم المشتركة بين الدول العربية، والتحدّيات التي تواجهها والمنافع المشتركة التي تنشد تحقيقَها.

وعلى صعيد متّصل، تطرح الرؤية مبادرات متعددة لمشاريع استراتيجية، وتوصياتٍ لتفعيل العمل العربيّ المشترك، بأساليب وآليّات عمل مبتكرة تعزّز التعاون العربيّ، وتحقّق أغراضها وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، انطوت هذه الوثيقة على عددٍ من المبادرات المقترحة، منها التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلُّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلِّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة، ومنها كذلك تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول العربية المتأثرة بالنزاعات، وسبل التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار، والخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وتطوير آليات تمويلية إقليمية للأمن المائي والغذائي، وتطبيق نَهج متكامل في إدارة الموارد المائية والغذائية، وربط شبكات الكهرباء والإنترنت والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات، ووضع برامج للثقافة والإبداع وتعزيز مكانة اللغة العربية، وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ويعتمد نجاح هذه الرؤية على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، والعمل على تنفيذها. ونأمل أن يتحقّق التوافق على مبادرات ومشاريع مقترحة في إطار الرؤية من أجل ترسيخ التكامل الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لتطلّعات الشعوب والدول في المنطقة العربية.

رولا دشتي **أحمد أبو الغيط**

شكر وتقدير

تتوجه الإسكوا وجامعة الدول العربية (الجامعة) بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل المشترك على ما قدموه من دعم ومشورة وجهد من أجل وضع رؤية استشرافية تلبّي التطلعات الطموحة للمنطقة العربية لعام 2045.

أُعدت هذه الرؤية بقيادة الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة. وقد عمل على مشروع الرؤية فريق من موظفي الإسكوا، وتحديداً منسق الفريق الطيّب الدجاني، وأعضاؤه، لين عبدالله، هبة شامة، روان نصّار، أراز نشاليان، مروة الشاب، غادة سنّو، ربيع بشور، سُمية المجذوب، زينة كعباشي، ملاك فنيش، رافي شيرينيان، وفريق من الجامعة بقيادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، وندى العجيزي، الوزير المفوض، وعضوية عمرو أبو علي. واستفاد الفريق بشكل خاص من ملاحظات السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، وكريم خليل، أمين سر الإسكوا.

نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الإسكوا الذين ساهموا في عملية البحث وجمع البيانات من مختلف المجموعات المتخصّصة: مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، ومجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ومجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، ومجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومختبر الإحصاء الجغرافي، ومجموعة أهداف التنمية المستدامة 2030، ومجموعة الحوكمة ودرء النزاعات؛ وأعضاء فريق الجامعة العربية من القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الإعلام.

ونخص بالشكر مؤلفي أوراق المعلومات الأساسية وأوراق السياسات، الذين ساهموا في وضع الإطار البحثي والفكري لصياغة وثيقة الرؤية النهائية، المفكرين والدكاترة الأفاضل، مع حفظ الألقاب: ناصيف حتّي، ندا خان، ماريت عواد، مُنية عمّار، الصادق شعبان، منى المهذبي، فارس أبي صعب، سحر راد.

والشكر موصول للوزراء وكبار المسؤولين، التالية أسماؤهم، الذين أَثْرَوا الرؤية بمساهماتهم الفكرية القيّمة: سعيد بن محمد بن أحمد الصقري، وزير الاقتصاد في عُمان، والفاتح عبد الله يوسف، وزير التجارة في السودان، وواعد عبد الله عبر الرزاق باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ووفاء سعيد بني مصطفى، وزيرة الشؤون الاجتماعية في الأردن، وفادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، وأحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر. والشكر كذلك إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للإسكوا.

ونود أيضاً أن نشكر السادة والسيدات ممن شاركوا في الجلسات الاستشارية والحوارية المثمرة التي تم عقدها خلال فترة المشروع من شباب واعد، ومفكرين وباحثين من مراكز الأبحاث والدراسات الرائدة، وخبراء مستقلين، وفنانين، ومبدعين، وإعلاميين، وصانعي قرار وتنفيذيين سابقين وحاليين من جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها، مع حفظ الألقاب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: ابراهيم البدوي، ابراهيم الشدي، أحمد الحفناوي، أحمد السيد النجار، أحمد يوسف أحمد، أديب نعمه، آلاء شبارو، إلياس حنا،

أميمة الخليل، أمين ناصر، أنيس محسن، تقلا شمعون، جبريل علي، جمال واكيم، حسين شعبان، حسين عبد الرحمن، حكيم بن حمودة، حلا المجالي، حنان عيسى، خديجة صبار، خضر حسان، دينة البعلبكي، رحمة البحيري، رزيقة مجوب، رشا صلاح، رشا قنديل، رفيعة الطالعي، ريم عبد المجيد، زياد الأحمدية، زياد غصن، زيد عيادات، زينة مقدم، سلمان أبو ستة، سلوى جرادات، سليمان آرتي، سمير مقدسي، سنتيا شقير، شيخة بن جاسم، طه عبدالعليم، عالمة عوض، عبادة كسر، عبد الإله المنصوري، عبد الفتاح الجبالي، عبد الملك المخلافي، عبدالحسين شعبان، عبدالنبي العكري، علي الصاوي، علي المقري، علي فخرو، عمر حسن، عمرو الدسوقي، غيث فريز، فادي حمدان، فادية كيوان، فاطمة الجسيم، فرح العطيات، قيس الأسطى، لميا المبيض بساط، لونا أبو سويرح، لؤي حازم مبيضين، ماجد الداعري، مارلين خليفة، مارون الراعي، محمد الحسيني، محمد السبع، محمد بلوط، محمد بوسعيد، محمد حسب الرسول، محمد حمودة، محمد صفي الدين خربوش، مصطفى الوندي، معين الطاهر، مكرم عويس، منال الفضلي، منتظر ناصر، منذر لعساسي، منير محملات، منيرة أبو غالي، مي الخطيب، نجلاء القاسمي، نجيب الصومي، نورس المناصرة مختار.

وقد تم بلورة عدد من المبادرات العملية التي ستسهم في تنفيذ توصيات هذه الرؤية، والتي تتقاطع وتتكامل محاورها الستة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، ومع الجهود السابقة للإسكوا وجامعة الدول العربية، والجهود الوطنية والخطط والرؤى التنموية للدول العربية. والشكر موصول لقسم التحرير وإدارة المؤتمرات في الإسكوا الذي تولّى تحرير الرؤية وترجمتها وتصميمها.

المحتويات

تصدير 2

شكر وتقدير 3

مقدمة 7

الرؤية 9

الأمن والأمان 15

أبرز مؤشرات الأداء 17

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان 18

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة 21

العدل والعدالة 23

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان 24

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء 24

أبرز مؤشرات الأداء 25

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية 26

الابتكار والإبداع 31

أبرز مؤشرات الأداء 33

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع 34

دعم ريادة الأعمال 35

الازدهار والتنمية المتوازنة 39

أبرز مؤشرات الأداء 41

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة 42

التنوّع والحيوية 45

أبرز مؤشرات الأداء 47

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع 47

التجدّد الثقافي والحضاري 49
أبرز مؤشرات الأداء 51
سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري 52
موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045 54
المراجع 61
الحواشي 61

قائمة الأشكال

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا 10
الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس 11
الشكل 3. أركان الرؤية 12
الشكل 4. الارتقاء بالتعليم 35
الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام 37

مقدمة

في الرؤية العربية 2045 تصوّرٌ واعد للمنطقة ومحفّزٌ على العمل العربي المشترك من أجل تكامل الجهود لتحقيق تطلّعات الدول والشعوب العربية. ويمكن الاسترشاد بهذه الرؤية في وضع وإعداد استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة في الدول العربية، فرادى ومجتمعة، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. فالتعاون والتكامل شرطان ضروريان لتحقيق النهوض والتقدم العربي ونجاح هذه الرؤية. وفي ضوء موجات واتّجاهات التغيير الكبرى والتحديات العالمية الراهنة، أضحى لزاماً على الدول والشعوب التفكير في أسئلة جوهرية وجذرية بشأن المستقبل. وتتمحور هذه الأسئلة حول التقدم وتحقيق الازدهار المنشود وكيفية الحفاظ على الهوية والانتماء في سياق العولمة، وكيفية التعامل مع ثورات العلوم والمعرفة والاتصالات والتقنيات البازغة، والنمو السكاني والتوسّع العمراني بأسلوبٍ مستدام، وكيفية وضع نماذج تنموية اقتصادية مُنتِجة وشاملة، واجتماعية مُنصِفة. وفي ظلّ التحوّلات التي يشهدها العالم، ولا سيّما التحوّل التدريجي في قطاع الطاقة عبر زيادة إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، لا بدّ من العمل على تبنّي حلول مبتكرة منها ما يتصل باتّباع نَهج اقتصاد الكربون الدائري الذي يركّز على استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون واحتجازه وإزالته والاستفادة منه.

حدّدت الأمم المتحدة في عام 2020 الاتّجاهات الخمسة الكبرى التي ستشكّل عالمنا وهي: تغيُّر المناخ، والتحوّلات الديمغرافية (لا سيّما شيخوخة السكان في الغرب والدول الصناعية)، والتوسّع الحضري، وظهور التكنولوجيات الرقمية وانتشارها، وعدم المساواة. والتحوّلات الديمغرافية والتوسّع الحضري والابتكار التكنولوجي هي نتائج حتمية للتقدّم البشري، فلا مناص منها طالما يبقى تفاعل الإنسان مع محيطه. أما تغيُّر المناخ وأوجه عدم المساواة فغالباً ما تكون نتاج إخفاقات لسياسات خاطئة ولممارسات متجاهلة للبيئة. وعليه، فإن جسر الهوة التنموية بين أعضاء أي تكتل اقليمي في عالمنا غاية أساسية من غاياته وأهدافه، بما يؤدي إلى تحقيق المنافع الاقتصادية للجميع، وتقليل فجوة عدم المساواة. إن اتساع السوق العربية المشتركة يفيد جميع الأعضاء، من فئات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض على السواء، بأضعاف مضاعفة مقارنة بمحدودية السوق، وذلك نظراً لفاعلية اقتصاديات الحجم وسرعة انتقال المعرفة وعوامل الإنتاج المتعددة في تعظيم المنافع، وغير ذلك العديد من الإيجابيات ذات الصلة بدفع التكتل الإقليمي العربي الواعد نحو آفاق رحبة من النمو المتصاعد والمستدام.

من الممكن إحداث تغيير في هذه الاتّجاهات الخمسة باعتماد سياسات وطنية وإقليمية طموحة وواقعية، وتعزيز العمل الجماعي بين الدول[1]. ومن الواضح أنّ التحدّيات الناجمة عن اتّجاهات وموجات التغيير الكبرى في عالمنا تتجاوز الحدود الوطنية للدول بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، وجائحة كوفيد19- الأخيرة دليلٌ على ذلك، ما يستدعي وضع أطر عمل إقليمية وعالمية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون لاحتواء المخاطر وتجنُّب امتدادها وانتشارها، ويؤكد ضرورة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أن تتّخذ هذه الجهود طابعاً منهجياً ومؤسّسياً، لا أن تنحصر في تدابير الطوارئ أو ردود الفعل غير المخطّط لها.

ويتبيّن من هذا الواقع أن وضع الرّؤى الوطنية، على أهميته، لا يُغني عن رؤية إقليمية متجدّدة للمنطقة. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا، بالشراكة مع الجامعة، ببلورة رؤية مستقبلية للمنطقة العربية في عام 2045، العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الجامعة والأمم المتحدة على حدٍّ سواء، فضلًا عن كونه يأتي بعد 15 عاماً من المدة التي حدّدتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق أهدافها السبعة عشر. وتكرّس هذه الرؤية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والإسهام في التنمية المستدامة الشاملة للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك عبر مواكبة التحوّلات التكنولوجية الناتجة من الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، واستنباط الاتّجاهات الرئيسة التي سترسم وجهة العالم وأطر المستقبل لبناء مجتمعات المعرفة، واقتصادات حديثة مُنتِجة وشاملة، ومؤسّسات كفؤة وفعّالة تتعاون لمواجهة آثار تغيُّر المناخ والفقر المائي والغذائي وغيرها من التحدّيات الإقليمية.

وقد أخذت هذه الرؤية في الاعتبار التصوّرات التنموية للدول العربية، واغتنت من المراجعة الحثيثة لخططها المستقبلية، والمبادرات الاستراتيجية التي سبق أن أقرّتها القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دوراتها.

الرؤية

الرؤية العربية 2045 طموحٌ جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين، على مسار منطقةٍ لها وزنها وتأثيرها، وتتمتّع بالقوة والمسؤوليّة، وتتّسم بالفعالية على الصعيد الدولي، وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار، والعدل والعدالة، واقتصاداتٍ يحرّكُها النّمو المتوازن والمستدام، وتكرّس التعاون والتضامن الإقليمي، وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطوّرات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتزّ بتراثها الثّقافي الثّري، وبتنوُّعه وانفتاحه وتَجَدُّده الحضاريّ، وتُحَقِّق الرَّخاء المُشترك بحلول عام 2045.

وعلى مرمى هذا الطموح، عالمٌ عربيّ أفضل، أساسُهُ الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل أجياله. وتعكس الرؤية العربية 2045 الرغبة والآمال الجَمْعِيَّة في الاستقرار والازدهار والرفاهية، مرتكزةً على هوية راسخة، وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك، وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة.

المنهجية

انطلقت الإسكوا وجامعة الدول العربية في بلورة هذه الرؤية الطموحة والواقعية من قناعاتهما بأهمية التكامل والتعاون والتواصل على المستوى الإقليمي، مسترشدتَين بميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وقراراتهما والخطط والأجندات التنموية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و"ميثاق المستقبل"، بالإضافة إلى احتياجات وتوجهات الدول العربية المتمثلة في القرارات الصادرة عن القمم والاجتماعات الوزارية العربية وعن دورات الإسكوا الوزارية ولجانها المتخصّصة.

ويستند النَهج الذي اعتمدته الإسكوا وجامعة الدول العربية إلى القناعة بالعلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والفردية والجماعية، والتنمية والسلام. ويهدف إلى تضييق مساحات الخلاف، وتوسيع مساحات التلاقي من خلال حوارات واستشارات جَمعَت الخبراء والشباب والمشاركين من مختلف مناحي الحياة وأثمرت هذه الرؤية.

وقد ارتكزت الإسكوا وجامعة الدول العربية في إعداد هذه الرؤية على تحليل اتجاهات التغيير الكبرى في الاقتصاد والمجتمع وبناء المؤسسات الفاعلة والبيئة في المنطقة العربية وبلدانها. ووضعتا في متناولهما مجموعةً متنوّعةً من الأدوات المعرفية والإحصائية، منها ما يعتمد على تقنيات بازغة مثل الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال إعداد الرؤى

الإقليمية. وتضمّنت المنهجية المعتمدة في مشروع الرؤية العربية 2045 الربط بين أدبيات التكامل الإقليمي والممارسة العملية بما تفرضه من تحديات وفرص. وسَعَت الرؤية العربية إلى استشراف المستقبل المبني على الأدلة والاستفادة من نتائج وخلاصات الجهود والرؤى السابقة.

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا

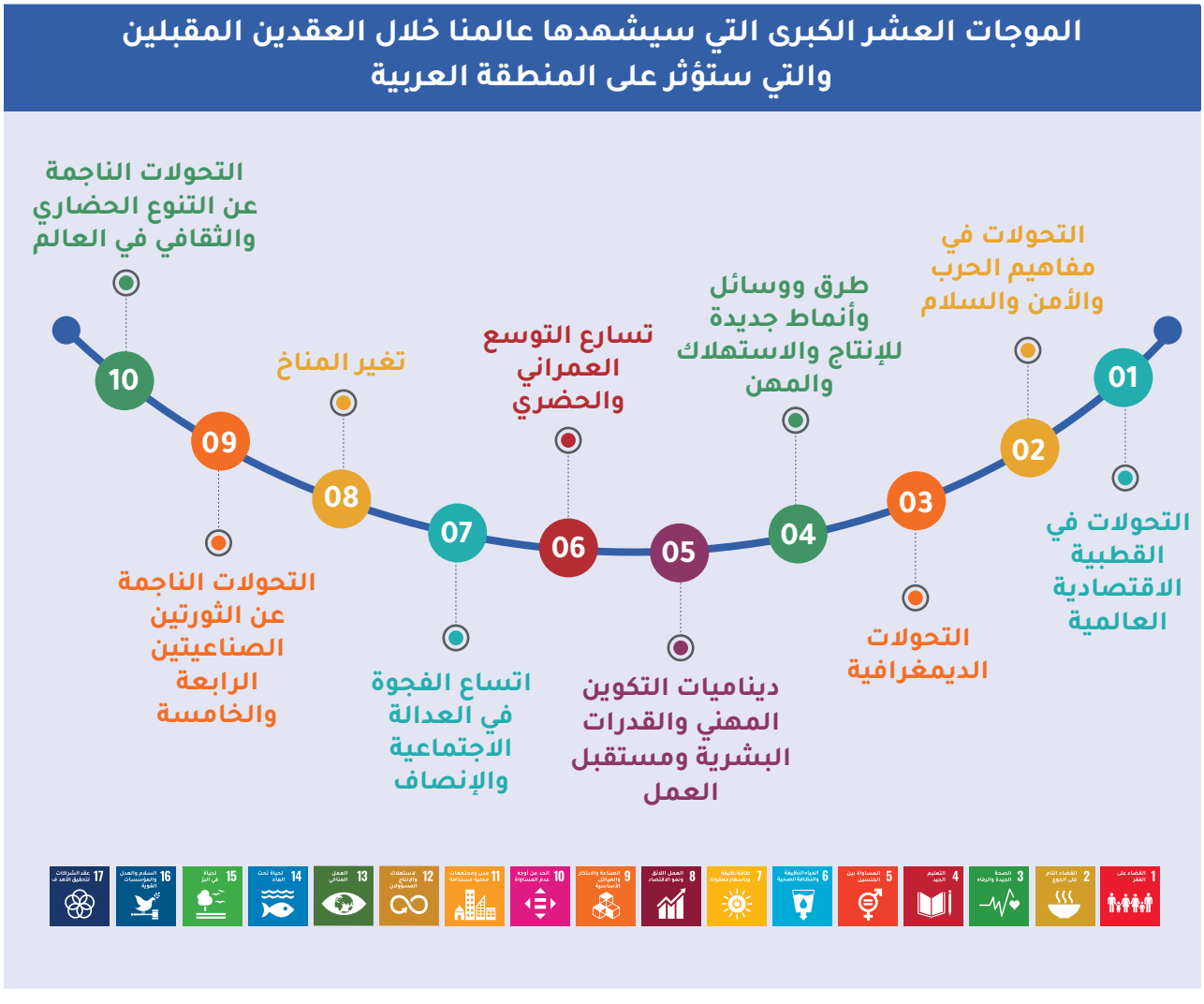

وخلال العمل على الرؤية العربية 2045، جرى تحليل تجارب تكتلات إقليمية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية وغيرها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتركز الخطط الاستراتيجية لهذه التكتلات الإقليمية على تعزيز التعاون في ثلاثة محاور: التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الأمني والسياسي، والتعاون الاقتصادي.

واعتمدت الإسكوا وجامعة الدول العربية منهجية حوارية قائمة على مشاركة ممثلي الهيئات الشعبية والنقابية والبرلمانية والمحلية وغيرها، وتشاركية إذ يُؤخذ

فيها برأي كل شخص مشارك في الحوار أو خلال عمر المشروع، وشاملة أي تعتمد نظرة كلية غير مجزّأة، وذلك بهدف تحديد تطلّعات المجتمعات العربية وآمالها بمزيد من الدقة. ومن أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، كان لا بدّ من التحقق والتيقن من هذه الرؤية بعد التشاور مع الخبراء والمهنيين وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى منهجية تحديد الأداءات المستهدفة التي استندت إلى المقارنة مع واقع التكتلات الإقليمية الأخرى، وهي مستهدفات مستقاة من مؤشرات ودلائل ذات ثقل وتحظى بتوافق دولي حولها وقد أدرجتها العديد من دول المنطقة في خططها الوطنية بحيث لا تكون عبئاً إضافياً في المتابعة.

وقد ازداد الاهتمام باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بما فيها دراسة مصادر البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في مجال صنع السياسات. وتتمثل الفائدة الرئيسية لهذه المصادر في توفير مؤشرات اجتماعية واقتصادية أساسية تساعد على رصد وفهم آثار السياسات والمبادرات.

الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس

أركان الرؤية

من أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، تم التشاور مع الخبراء وشرائح المجتمع المختلفة بما فيها المهنيون، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والفكر، وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وانطلاقاً مما تقدم، ومن الاتّجاهات الكبرى التي يُتوقَّع لها أن تؤثّر على المنطقة والعالم، جرى تحديد ستة أركان للرّؤية العربية 2045. ومثّلت هذه الأركان أولوياتٍ تعبّر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسّسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخيري وكذلك القطاع الخاص، بحيث تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة هامشاً للنمو في ظل بيئة وقوانين مشجّعة على الاستثمار. ويكون لمؤسسات الدولة قدرات وكفاءات تلبّي طلبات الشعوب وطموحاتها مع درجات أقل من البيروقراطية والمكتبية. وتشمل أركان الرؤية العربية ما يلي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. ويحقق الرّبط المتين بين هذه الأركان أهداف هذه الرؤية وغاياتها في منطقة عربية يشعر فيها كلُّ شخص بالطمأنينة والأمل في المستقبل. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفرداً. فمن المستبعد، مثلاً، تصوّر منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة. ويتقاطع ركنا التنوّع والحيوية والتجدّد الثقافي والحضاري مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وأركان الرؤية الأخرى، ما يسهم في تعزيز المجتمعات، ودعم الابتكار، وتعزيز التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالةً وأمناً واستدامةً للجميع.

الشكل 3. أركان الرؤية

نحو منطقة عربية تنعم بالأمان والمساواة، تبتكر وتزدهر، وتعتزّ بتنوّعها وتجدّدها الثقافي والحضاري

أبرز مؤشرات الأداء

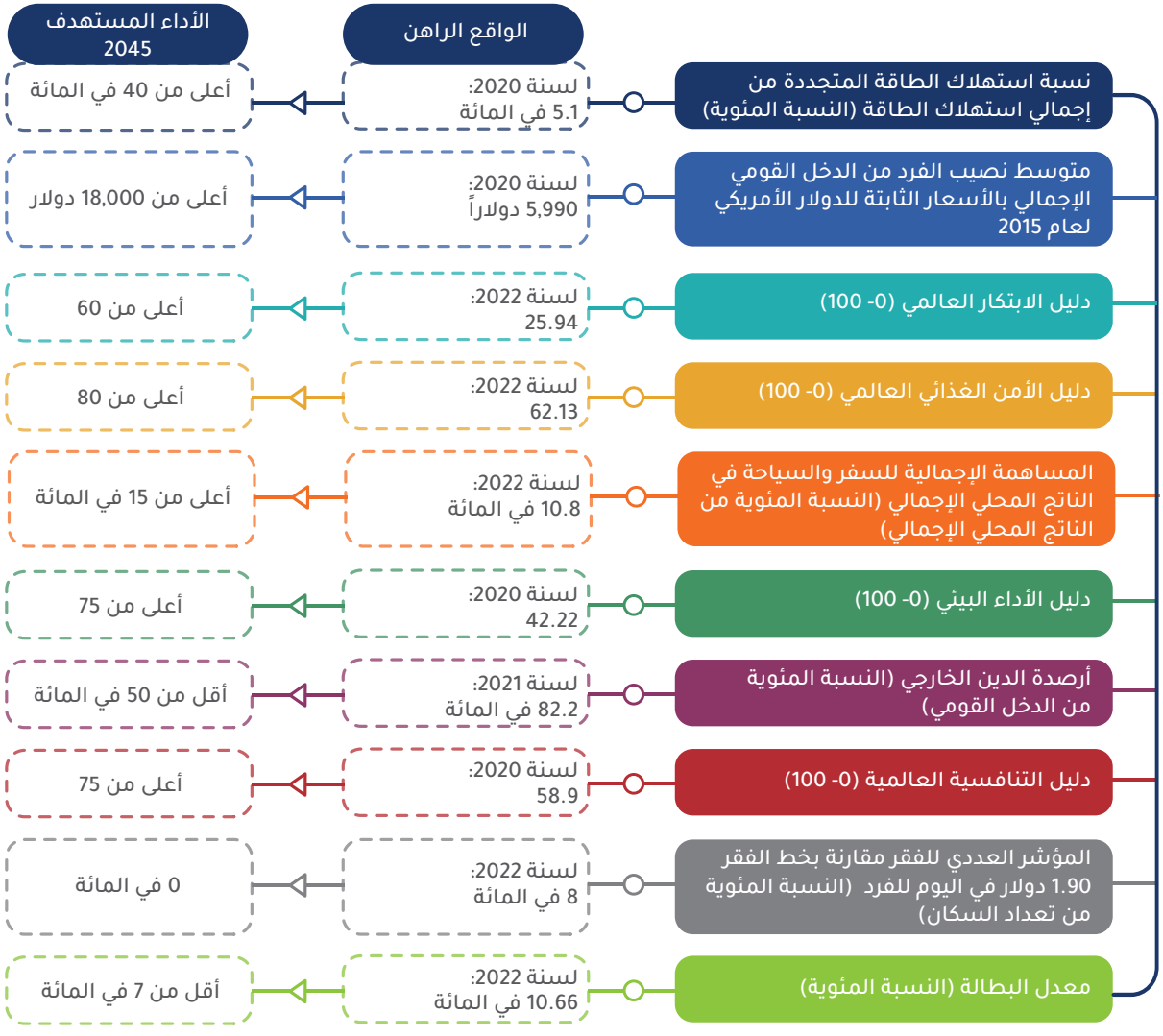

ملاحظات:

تتخطى مؤشرات العديد من الدول العربية، ولا سيّما تلك المُصدِّرة للنفط والغاز، المتوسطات المستهدفة، غير أنّ التفاوت الكبير بين الدول العربية، والتباين داخل كل دولة عربية يشيران إلى أهمية النظرة الكليّة الجامعة التي اعتُمدَت في هذه الرؤية للمنطقة العربية بوصفها تكتّلاً إقليمياً واعداً.

وتم اختيار قائمة مؤشرات الرؤية العربية 2045 لإعطاء لمحة سريعة عن واقع المنطقة العربية بشكل عام وكلي. وتتمثّل المنهجية المتّبعة في اختيار المؤشرات في مدى ملاءمة المؤشر وأهميته، وتوفر البيانات الموثوقة للمنطقة العربية والبيانات المُقارَنة بالمجموعات الإقليمية المتعددة في عالمنا. وتأخذ الأداءات المستهدفة المحدّدة لكل مؤشر في الاعتبار آمال سكان المنطقة العربية وأحلامهم بمستقبل مشرق ومزدهر.

ومن التجارب المعاصرة ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الصين، على سبيل المثال، من 610 دولارات في عام 1995 إلى 12,500 دولار في عام 2021، ما يمثل زيادة قدرها عشرون ضعفاً (طبقاً لأرقام البنك الدولي). وعليه، فإنّ استهداف زيادة متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية بمقدار ثلاثة أضعاف في إطار هذه الرؤية هو أمرٌ واقعي وقابل للتحقيق إذا نُفّذَت خطط التنمية الاستراتيجية والرؤى المشار إليها اعتمادًا على عناصر مثل الإمكانات المتاحة، والقدرة الاستيعابية، ودور التقانة والمعرفة في تحقيق القفزات الاقتصادية، وتوفر الإرادة السياسية.

وتعكس هذه المؤشرات المختارة بمجملها الواقع الراهن وبعض الأداءات المستهدفة التي سيؤدي تحقيقها إلى النهوض بمؤشراتٍ كلية أخرى للتقدم والنهوض العربي.

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة (النسبة المئوية)

استهلاك الطاقة المتجددة هو نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG13/index-2.html

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. والدخل القومي الإجمالي (وهو الناتج القومي الإجمالي سابقاً) هو مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المُنتِجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها الإعانات) غير مدرجة في قيمة الإنتاج بالإضافة إلى صافي إيرادات الدخل الأولي (تعويضات العاملين ودخل الملكية) من الخارج. والبيانات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.KD

دليل الابتكار العالمي، الحدود: (0-100)

توفر النسخة الرابعة عشرة من دليل الابتكار العالمي (الصادرة في 20 أيلول/سبتمبر 2021) بيانات وتحليلات جديدة عن حالة الابتكار العالمي، وتتيح للقرّاء وواضعي السياسات قياس أداء منظومة الابتكار في أكثر من 130 اقتصاداً.

https://ispar.unescwa.org/Simulator.aspx?Sim=7&Country=3

دليل الأمن الغذائي العالمي، الحدود: (0-100)

يتيح دليل الأمن الغذائي العالمي تحليل القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء وتوفّره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في 113 بلداً. وهو نموذج ديناميكي للقياس الكمّي والنوعي يتألّف من 58 مؤشراً فريداً من المؤشرات التي تقيس محرّكات الأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة.

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

يبيّن هذا المؤشر المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي أي الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي بشكل مباشر من قطاع السفر والسياحة بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والمُستحَدَثة.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home

دليل الأداء البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّم دليل الأداء البيئي ملخصاً قائماً على البيانات لحالة الاستدامة في العالم. وباستخدام 40 مؤشراً للأداء في 11 فئة من القضايا، يُصنِّف دليل الأداء البيئي 180 بلداً من حيث أداؤها في قضايا تغيُّر المناخ، والصحة البيئية، وحيوية النظام الإيكولوجي. وتوفّر هذه المؤشرات مقياساً على المستوى الوطني لمدى اقتراب البلدان من أهداف السياسات البيئية المحددة.

https://sedac.ciesin.columbia.edu/data/set/epi-environmental-performance-index-2022

أرصدة الدين الخارجي (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)

الدَيْن الخارجي هو ذلك الجزء من الدَيْن الإجمالي لبلدٍ ما، المستحق لدائنين خارج البلد. ويمكن أن تكون الحكومة أو الشركات أو الأسر الخاصة من بين المَدينين. ويشمل الدَيْن الأموال المستحقّة للمصارف التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

دليل التنافسية العالمية، الحدود: (0-100)

يقيّم هذا الدليل القدرة التنافسية في 141 اقتصاداً، مما يقدّم لمحةً فريدة عن محرّكات النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة. ويهدف إلى تقديم رؤى بشأن النمو الاقتصادي، وهو أمرٌ لا يزال حاسماً لتحسين مستويات المعيشة. وهذا الدليل هو نتاج تجميع 103 مؤشرات فردية، مستمدّة من مجموعة بيانات من المنظمات الدولية ومن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتتوزّع المؤشرات في 12 ركيزة، هي: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والصحة؛ والمهارات؛ وسوق المنتجات؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي؛ وحجم السوق؛ وديناميكية الأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019/

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (النسبة المئوية من تعداد السكان)

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (إعداد فريق الإحصاءات في الإسكوا).

معدل البطالة (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة إلى نسبة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. ومن المفارقات أنّ معدلات البطالة المنخفضة يمكن أن تخفي نسبة كبيرة من الفقر في بلدٍ ما. ويشير ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها إلى أوجه قصور كبيرة في تخصيص الموارد.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.Zs

الأمن والأمان

1

1 الأمن والأمان

تحظى المنطقة العربية بأهمية جيوستراتيجية بالغة لمشاطأتها المحيطين الهندي والأطلسي، وإطلالتها على بحر العرب والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وعليه، تتحكم الدول العربية بخمسة من سبعة من أهم المضائق البحرية في العالم، وتشرف على أهم خطوط التجارة والملاحة، وتمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والثروة البشرية وعناصر القوة الاستراتيجية الأخرى، بالرغم من تفجر عدد من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية الممتدة، وبروز التحديات البيئية التي فاقمت أوضاع الأمن بمفهومه الجامع.

في ضوء ما تقدم، يتطلّب العمل لاستتباب الأمن والأمان على مستوى المنطقة تفعيل جميع السُبل الرسمية وغير الرسمية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما فيها تعزيز دور جامعة الدول العربية، والتركيز على مسبّبات نشوب الحروب والخلافات الأهلية والإقليمية والخارجية، ومعالجتها من جذورها. فعلى الصعيد الداخلي، يتعيّن الحدّ من استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تتشارك في منابعها ومنافعها الدول العربية ودول الجوار، والقضاء على الإرهاب والفساد والظلم الاجتماعي، والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، في سبيل تحقيق الأمن الشخصي وأمن المجتمع. وعلى الصعيد الخارجي، ينبغي تعزيز القدرة على التصدّي لأي توجّهات عدوانية توسّعية، وتطوير قدرات وآليات الدفاع العربي المشترك لردع العدوان الخارجي على المنطقة، واحترام القانون والشرعية الدولية التي تعترف بحقِّ العودة الآمنة والطوعية للّاجئين والنازحين وحقِّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وسيادة الدولة الوطنية.

على صعيد متّصل، ومع استشراف موجات التغيير الكبرى في عالمنا ذات الأهمية البالغة للمنطقة العربية، تلوح في الأفق آثار موجة الثورة الصناعية الرابعة، ممثلةً باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق وتعلّم الآلة في المعارك الحربية غير المتناظرة. فأضحت التقاطعات كبيرة بين موجة التقنيات البازغة وموجة تغيُّر أنماط الحروب والنزاعات من تقليدية إلى متطورة وغير متناظرة. والجدير بالذكر أن سعي المختصين لدراسة علم الحرب في مختلف أحقاب التاريخ الحديث والمعاصر كان الهدف الأساسي منه الإسهام في تحقيق واستتباب السلام القائم على العدل. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دخل على علم الحرب فصلٌ جديد يربط النظريات العسكرية باستراتيجيات إنهاء الحروب وبعلم الاجتماع الإنساني والسياسة والقانون الدوليين.

إن ما تقدَّم على صعيد موجة التقنيات البازغة فاقم المخاطر والتحديات الناجمة عن الاختراق الأمني والمعلوماتي الذي يحدق خطره بالدول والتكتّلات الإقليمية كما بالأفراد والمجتمعات. وتتعدد عواقب وتبعات جرائم المعلوماتية لتشمل انكشافاً في الأمن الجيوستراتيجي والاقتصادي، حيث إن النطاق المفتوح للإنترنت يعرضها لخطر مرتكبي الهجمات الإلكترونية ومخترقي الشبكات. لذلك، ينبغي مواجهة تحدي الأمن السيبراني بتطوير أدوات وآليّات حمائية وطنية وإقليمية. وتبرز أهمية وضع التشريعات ذات الصلة، وأطر العمل والآليات التنفيذية على المستوى الوطني في ظل تنسيق إقليمي عربي يُستكمل بتعاونٍ دولي.

أبرز مؤشرات الأداء

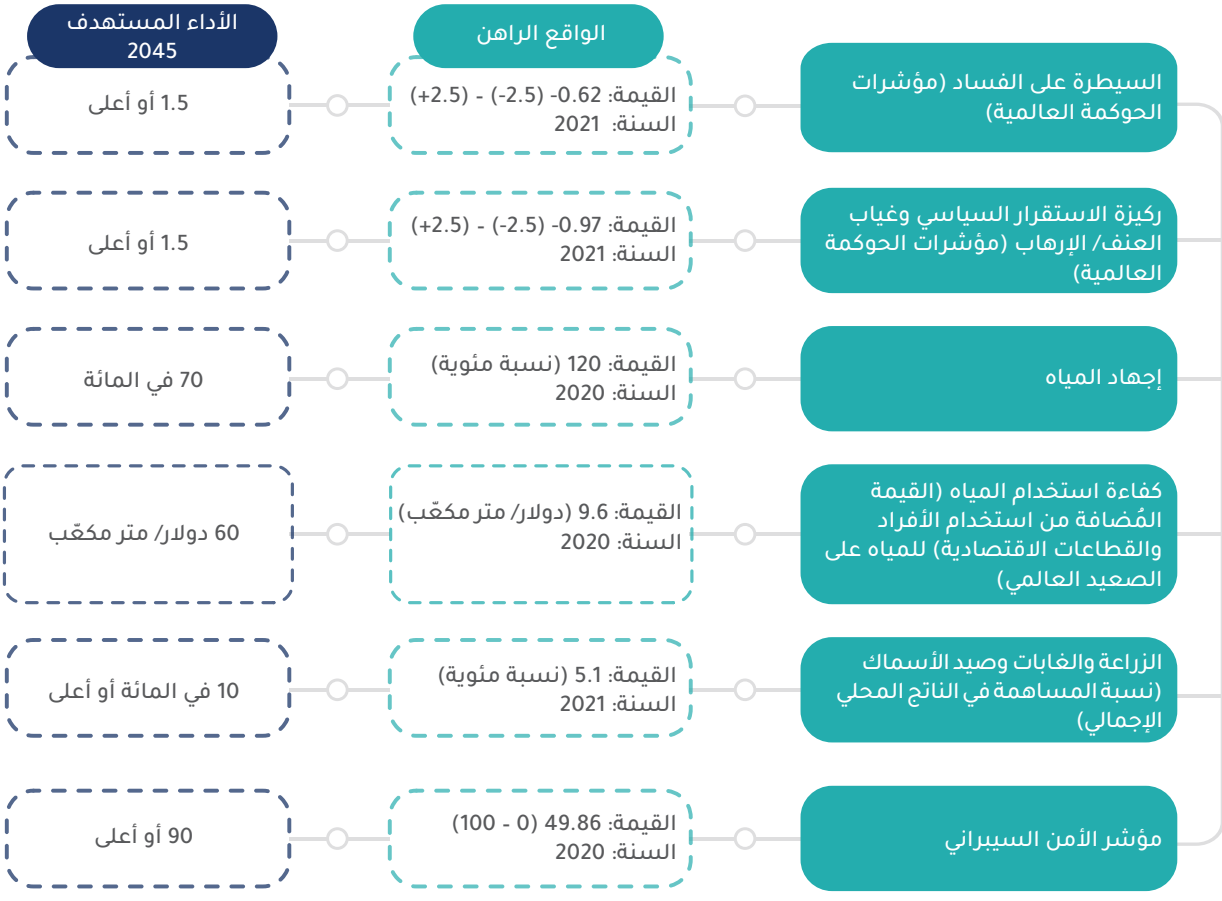

ملاحظات:

السيطرة على الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير عن مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية التي تجمع بين آراء عدد كبير من المجيبين على استطلاعات المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وتستند المؤشرات إلى أكثر من 30 مصدراً فردياً من البيانات التي تُنتِجها مجموعة متنوّعة من معاهد استطلاعات الرأي ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص.

ويعكس مؤشر السيطرة على الفساد التصوّرات بشأن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، ويرصد مدى الاستيلاء على الدولة لصالح النخب والمصالح الخاصة.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب التصوّرات بشأن احتمال انعدام الاستقرار السياسي و/أو اللجوء إلى العنف لدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

إجهاد المياه (النسبة المئوية)

سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. وهي نسبة مجموع عمليات سحب المياه العذبة التي تجريها جميع القطاعات الرئيسية إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة، مع مراعاة متطلبات التدفق البيئي.

https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/642-water-stress/sdg-6-indicators-of-water-use-efficiency-and-water-stress/en

كفاءة استخدام المياه (القيمة المضافة لكل وحدة مياه مستخدمة مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي للمتر المكعب)

يقيس هذا المؤشر قيمة المياه للاقتصاد والمجتمع بوحدات القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG6/index-2.html

الزراعة والغابات وصيد الأسماك (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

تتوافق الزراعة والغابات وصيد الأسماك مع الأقسام 1 إلى 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

مؤشر الأمن السيبراني، الحدود: (0-100)

يُعَدّ المؤشر العالمي للأمن السيبراني مرجعاً موثوقاً يقيس التزام البلدان بالأمن السيبراني على المستوى العالمي من أجل زيادة الوعي بأهمية القضية وأبعادها المختلفة.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspx

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان

(أ) الأمن الجيوستراتيجي

- إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية من قبل قوى أجنبية، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي المحتلَّة في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية.
- تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول المتأثرة بالنزاعات والحروب الداخلية والخارجية، وآليات التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار.
- تفعيل دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتعزيز عمل جهاز الإنذار المبكر فيها لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات للتحرّك لاحتواء النزاعات وتسويتها قبل استفحالها، واعتماد مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.
- تقوية شبكة المواصلات بين الدول العربية من طرق سيّارة وسكك حديدية ومطارات ومرافئ تتّصل بخطوط منتظمة لحركة السفن والعبّارات تكريساً للأمن الجيوستراتيجي.
- ترسيخ المأسسة في العلاقات البينية العربية، وتفعيل جهاز متابعة تنفيذ اتفاقيات وقرارات الجامعة على نحو لا يمسّ بسيادة الدولة الوطنية بل يعزّزها.

(ب) الأمن الغذائي والمائي

- تعزيز الزراعة المستدامة وممارسات الحفاظ على المياه من خلال مبادرة عربية شاملة تتضمن توفير التقنيات والمعدات المطلوبة مع التركيز على برامج وآليات الري المتقدمة وإنتاج المحاصيل المقاومة لتغيُّرات المناخ غير المؤاتية.
- تنمية الثروة السمكية ضمن الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي في إطار القرارات الصادرة عن القمة العربية (التي عُقدت في الجزائر في عام 2022)، والتعاون في رصد هجرات الأسماك من وإلى المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار المشاطئة للمنطقة العربية من أجل إعادة تأهيل الثروة السمكية فيها.
- تشجيع القطاع الخاص، لا سيّما الشركات الإنتاجية الكبرى في الدول العربية، على زيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة والزراعات الرّأسية، وتهيئة بيئة استثمارية تتيح تدفق الاستثمارات بسهولة على نحو

يضمن تعزيز الإنتاج الغذائي والتبادل التجاري بين الدول، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة كفاءة استخدام المياه.

- دعم التنمية الريفية للحدّ من الصيد والرعي الجائرين والزراعات غير القانونية بتوفير فرص عمل لائقة في المناطق القروية، بما في ذلك إعادة تأهيل الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.

- تقدير الصادرات والواردات الغذائية على نحو دقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي، استناداً إلى البيانات الزراعية الوطنية، للحدّ من فقدان الأغذية وهدرها، وذلك عن طريق المراقبة الصارمة لسلاسل التوريد التي يشوبها ضعف هيكلي مزمن، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والحدّ من انبعاثات الكربون.

- الخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وضمان توفر المياه بجودة عالية وبكميات كافية للجميع مع خدمات مأمونة للصرف الصحي، والحفاظ على موارد المياه، ولا سيّما المياه الجوفية، من خلال الحوكمة السليمة للمياه وترشيد استخدامها عبر تطبيق أنظمة مغلقة لإعادة التدوير، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والمياه العالية الملوحة نسبياً والرمادية منها في الريّ بعد معالجتها صحياً بالكامل.

- تغيير سلوكيّات الإسراف في استهلاك الموارد في المنطقة العربية عن طريق تشجيع الإدارة السليمة لموارد المياه وترسيخها في نُظُم التعليم ووسائل الإعلام والثقافة العامة؛ وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى الحدّ من الفقد والهدر الغذائي بما يدعم منظومة الأمن الغذائي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون المستمرّين في أوقات الأزمات لضمان الأمن الغذائي العربي.

- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي العميق وإنترنت الأشياء وتقنيات النانو والعقود الذكية في إدارة قطاعي المياه والغذاء، بحيث يتحقق توطين تقنيات تحلية المياه والابتكارات ذات الصلة بالتكنولوجيا البازغة، كالمجسات الذكية للحصول على بيانات آنية عن ظروف التربة ورطوبتها، وتعظيم المنفعة من أنماط الري وجني المحاصيل وتسويقها بكفاءة، وتمكين المزارعين.

- الاستثمار في تطوير محاصيل مُقاوِمة للجفاف خاصة وأنّ بعض الدول العربية باتت تشهد حالات من الفقر المائي، تعزيز برامج وآليات الرصد العربية للأمن الغذائي والمائي.

- توفير البنية التحتية لمشروع ربط المياه الإقليمي العربي، وتطوير آليات تمويلية لضمان التكافل العربي في تمويل المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي، والعمل على استرداد الحقوق العربية المائية وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

- تطبيق نَهج متكامل في إدارة الموارد المائية والغذائية وموارد الطاقة، يعتمد على المشاركة والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ويأخذ في الاعتبار العلاقات والتفاعلات بين المياه والبيئة والمجتمع والاقتصاد، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ويحترم حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

(ج) الأمن الصحي

- يرتبط مفهوم الأمن الصحي بالمفهوم التقليدي لأمن الدول، إذ يُعتبر الأمن الصحي اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والدولي. وقد أدّت الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، إلى تسليط الضوء على هذا الترابط، ما دفع الكثير من الدول إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل قضايا الصحة العامة باعتبارها إحدى ركائزه الأساسية.

- أوضحت جائحة كوفيد-19 عدم استعداد المجتمعات البشرية لمواجهة المخاطر الواسعة النطاق. ولتعزيز القطاع الصحي والطبي وضمان الرفاه والإنصاف والحماية الاجتماعية للجميع، لا بدّ من دعم المبادرات على الصعيد الوطني وتنسيقها على المستوى الإقليمي ومع المنظمات الدولية ذات الصلة.

- تطوير آليات التعاون التشريعي والقانوني والمؤسسي في ما يتعلق بالسياسات الصحية.

- تطوير آليات عربية للرصد الصحي والإنذار المبكر لمكافحة انتشار الأمراض المعدية وتحديد مصادر التهديد الصحي، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة وتعزيز التصنيع الإقليمي للأدوية واللقاحات، وتقوية التعاون البحثي في المجال الصحي بين الدول العربية لدراسة الأمراض والجوائح والأوبئة.
- تعزيز الجهود المبذولة من أجل اقتلاع الأوبئة الخطيرة مثل الكوليرا وكوفيد-19 وفيروس التهاب الكبد الوبائي "سي" ونقص المناعة وغيرها.

(د) الأمن البيئي

- التكيّف مع تغيّر المناخ وآثاره على الموارد المائية والزراعية في المنطقة، بما في ذلك التغيّر في هطول الأمطار ودرجات الحرارة والتبخّر والتساقط الثلجي والجليدي، والأحداث المناخية المتطرّفة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات وبرامج للتخفيف من انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري والتكيّف مع آثارها على النُظُم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة المخاطر والكوارث المناخية.
- الحفاظ على الحياة البرية، والنباتات، والتربة الصالحة، والبيئة البحرية والمحيطات من خلال وضع سياسات تيسّر التبادل البيئي بين الدول العربية ومختلف مؤسّساتها.
- تعزيز مقاربة الانتقال العادل المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتغيُّر المناخ، ومواءمتها مع سياق المنطقة العربية[2]. ودعم الأشخاص والفئات الهشّة والأكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، مثل صغار المزارعين، وقاطني المناطق الساحلية، وكبار السّن، والنساء، وذوي الإعاقة وغيرهم، وتأمين حقوقهم وسُبُل عيشهم.
- زيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات الحديثة، وتبني مبدأ الاقتصاد الدائري للكربون، والاستثمار في الزراعة الذكية.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر لإدارة الكوارث لضمان الاستجابة الكفؤة والفعَّالة بالتعاون مع المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وتوسيع عمل هذا المركز ليشمل الجوائح البيئية، ودراسة جدوى تطوير آليات تمويلية لدعم التضامن الإقليمي لدرء المخاطر ومواجهة الكوارث والاستجابة لها.
- إنشاء منصّات لنشر البيانات والأبحاث؛ وتعزيز التعاون بين الوزارات، وهيئات الدول، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل إدارة أفضل للبيئة الزراعية والبحرية والحرجية والغابوية التي يُعتمد عليها في سبيل البقاء وتحقيق الاستقرار البيئي؛ وتشجيع التعاون العربي في البحوث المتعددة التخصّصات في مجالات الطاقة المتجدّدة والنظيفة.
- تعزيز وتنفيذ خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين ونَهج الاقتصاد الدائري، تشجيع ودعم مبادرات الريادة الخضراء، وتعزيز ممارسات التكيّف مع آثار تغيُّر المناخ، وتطوير اقتصاد الكربون الدائري.
- تعزيز الوعي البيئي للمواطنين والمسؤولين والمنظمات والإعلام، وتشجيعهم على تبنّي سلوكيات وممارسات صديقة للبيئة، والمشاركة في الحملات والمبادرات والمشاريع البيئية، والمساهمة في رصد الانتهاكات والمخالفات البيئية ومكافحتها والإبلاغ عنها.
- وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين والمعايير والضوابط البيئية، وتحديثها وفقاً للمتطلبات والمعايير الدولية، وتعزيز الرقابة والمتابعة والمحاسبة على تطبيقها، وفرض العقوبات والجزاءات على المخالفين والمتسبّبين في التلوث والتدهور البيئي.
- تنمية وتحسين البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار البيئي، وتوفير الدعم والتمويل والحوافز للقطاعات والمؤسسات والمبادرات البيئية، وتشجيع الاستثمار والشراكة والتعاون في المجالات البيئية، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال.
- إنشاء مراكز إقليمية عربية لإعادة تدوير النفايات بجميع أنواعها.

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

ربط قطاعات الزراعة والثروة السمكية بالحفاظ على البيئة وموارد المياه

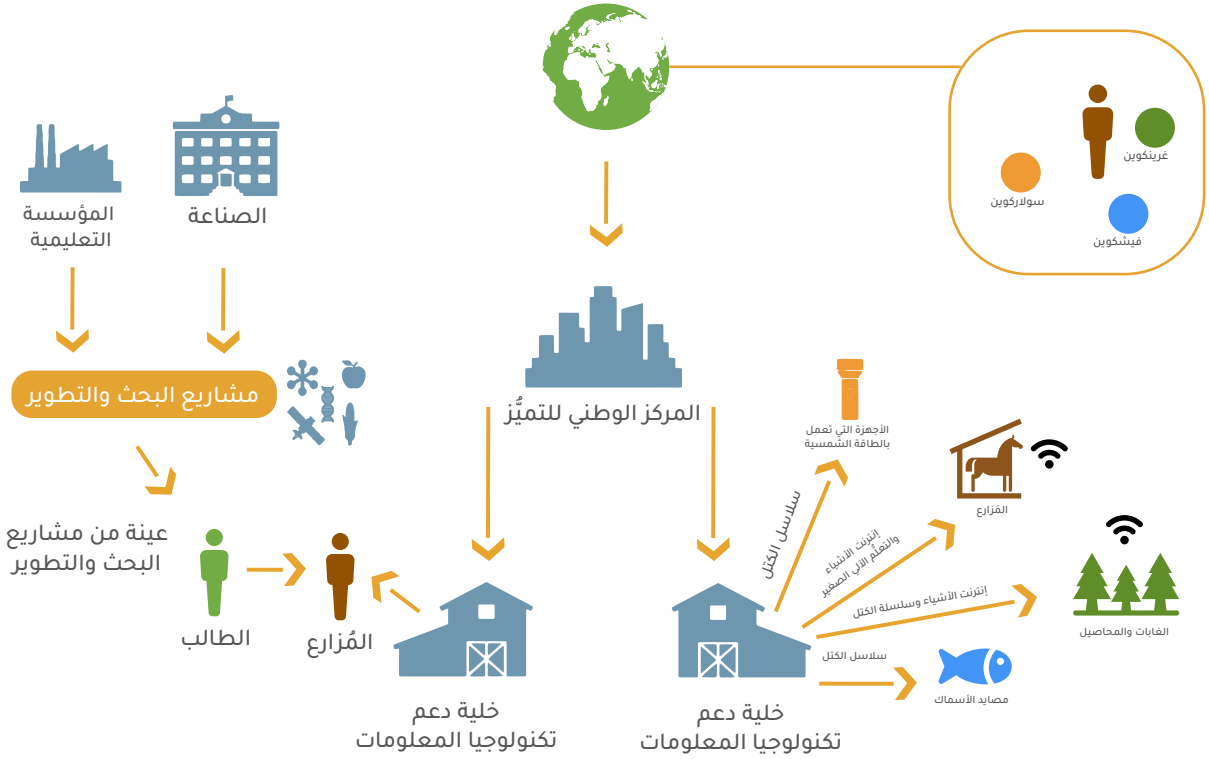

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

تمثّل الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية وتجارتها العمود الفقري لاقتصادات عدة دول عربية. لذلك، يتعيّن العمل في إطار نهج متكامل لاستراتيجيات الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقة باتّخاذ مجموعة من الإجراءات، منها: أتمتة قواعد البيانات الزراعية لكي تُسجِّل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بشكل فوري حسب المنطقة الجغرافية؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي لتحليل البيانات من أجل تحديد المنطقة الأنسب لأي نوع من المنتجات الزراعية، وأوجه القصور في الإجراءات المتّبعة في زراعة المحاصيل وريّها. وتوفير قواعد بيانات رديفة مصنفة حسب الجنس والعمر ودرجة الإعاقة لضمان الوصول لهذه الفئات في كل الأوقات والظروف خاصة فترات الجوائح والأزمات.

ويمكن تطوير الاقتصادين الأخضر والأزرق من خلال إصدار ثلاث عملات رقمية، هي: عملة الطاقة الشمسية البرتقالية، وعملة الثروة السمكية الزرقاء، وعملة الزراعة الخضراء، على أن تكون قابلة للتبادل مع العملة الرقمية العربية المقترحة بهذه الرؤية، وذلك بهدف تحسين الإنتاج وتعزيز كفاءة النقل والتسويق والبيع، وكذلك تيسير تبادل المحاصيل والمنتجات الزراعية بكفاءة بين الدول العربية في إطار اتفاقات عادلة.

(هـ) أمن موارد الطاقة

- تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد أو محدود من الطاقة، وتطوير وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه والهيدروجين، وتحسين التكنولوجيا المتعلقة باستخدام هذه المصادر، وتشجيع الاستثمار والابتكار والتعاون في هذا المجال.
- توفير الكهرباء المُولَّدة باستخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر للطاقة، وتسجيل أثرها في سلاسل الكتل، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير الطاقة المتجدّدة حتى عام 2030، الصادرة عن القمّة العربية التنموية في دورتها الثالثة التي عُقِدَت في المملكة العربية السعودية في عام 2013.
- استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء كخيار استراتيجي عربي، والانتهاء من تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل.
- تعزيز التعاون في تطوير النواحي التشريعية والرقابية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية والطاقة المتجددة، وتطوير منظومة الكشف الإشعاعي في الحدود الجمركية البرية والبحرية والجوية.
- تعزيز عمل الأطر المشتركة لضمان أمن الطاقة، وزيادة التنسيق بين مختلف المشاريع التشبيكية وخاصة في قطاعات الطاقة المتجدّدة بما فيها الهيدروجين النظيف والأخضر؛ وتكريس حماية البنية التحتية العربية الخاصة بأنابيب النفط والغاز الأرضية، وفي أعماق البحار والمحيطات، ما يقلّل تكاليف النقل ويربط المنتجين بأسواق المستهلكين.
- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في جميع القطاعات والمجالات، وتقليل الهدر والفاقد ومشكلة التلوث الناجمة عن استخدام الطاقة، وتشجيع الاستخدام العقلاني والمسؤول للطاقة، وتوعية المستهلكين والمنتجين بأهمية الحفاظ على موارد الطاقة والبيئة.
- تأمين وتنويع مصادر الإمداد والتخزين والنقل والتوزيع لموارد الطاقة، وتحسين البنية التحتية والشبكات والمنظومات اللازمة لذلك، وتطبيق المعايير والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المتعلقة بأمن موارد الطاقة، وتعزيز التعاون والتنسيق والحوار بين الدول المُنتِجة والمُستهلِكة لموارد الطاقة.
- التكيّف مع التغيّرات والتحديات والمخاطر التي تواجه موارد الطاقة، مثل التغيّرات المناخية والكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات والعقوبات والإرهاب والقرصنة والتخريب والتهريب، وتطبيق استراتيجيات وبرامج وآليات للوقاية من هذه التهديدات والاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على مواجهتها والتغلّب عليها.

(و) الأمن المعلوماتي وأمن الفضاء السيبراني

- تفعيل دور مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب في نطاق جامعة الدول العربية، وتكريس السيادة والتعاون بما يضفي مزيداً من الفاعلية على الجهود المشتركة لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق، وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين الأجهزة المعنية.
- وضع استراتيجية للأمن السيبراني في كل دولة عربية على حدة لتعزيز البيئة المحيطة على المستوى الوطني، وبما يسهم في ربط الأمن المعلوماتي للمنطقة العربية ككل.
- تطوير معايير تقنية وأخلاقية لتكون أساساً للحلول التكنولوجية في المؤسّسات العامة التي تهدف إلى تحقيق الأمن المعلوماتي.
- وضع وإنفاذ الأطر القانونية اللازمة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية للمواطنين في كل دولة من الدول العربية، بما يضمن الاستخدام الآمن لجميع المنصات والتطبيقات والخدمات الرقمية في المنطقة العربية.
- تعزيز التنسيق العربي في مكافحة الهجمات السيبرانية من خلال تبادل المعلومات بسبب طبيعة هذه الهجمات العابرة للحدود. ويشمل ذلك تكوين فريق عربي معنيّ بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية.
- الاستفادة من الفرص الواعدة التي تقدّمها التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق، لتأمين الأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات الوطنيّة العربية المستخدمة في جميع المجالات، مثل الضمان الاجتماعي.

العدل والعدالة

2

2 العدل والعدالة

العدالة من أهم قضايا الفكر الإنساني، وقيمةٌ مركزية في جميع العلوم المعيارية التي تنظّم علاقة الفرد بالآخرين وبالمجتمع. والعدل هو سلوكٌ فردي يتمثل في التصرّف بإنصاف ونزاهة في مواقف محدّدة. ويُلاحَظ تكاملٌ بين المفهومين: فممارسة العدل على المستوى الفردي تساهم في تحقيق العدالة على المستوى الاجتماعي، ووجود نظام عدالة فعال يشجّع الأفراد على التصرّف بعدل.

ويُعَدُّ محور العدالة من أهم مدارات الرؤية العربية 2045 لأنه يتقاطع مع بقية المحاور، وهو شرط أساسي لتحقيق كل منها. فلا يمكن أن يسود الأمن وأن نتطلع إلى الازدهار والابتكار والتنمية والتقدم والتجدد الثقافي والحضاري في ظلّ الظلم والتفاوت غير المشروع وغير المبرّر، وانتقاص حق الأشخاص في التمتُّع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

تحتاج المنطقة العربية إلى عقد اجتماعي جديد لا يهمل أحداً، وخاصة الفئات المهمشّة والضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكّن بلدان المنطقة من التكيّف بالسرعة المناسبة مع التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، ويرتكز على نهج شامل، عماده مبادئ حقوق الإنسان التي وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والإدماج، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع بجميع أطيافه من المشاركة في مسيرة التنمية، ولا سيّما النساء والشباب وكبار السن، وترسيخ الشفافية والمساءلة. ويجب أن يكون النظام الطبيعي والبيئي طرفاً في هذا العقد الاجتماعي الجديد إلى جانب الدولة والإنسان.

والعقد الاجتماعي هو عقد ضمني تزداد الحاجة إليه مع موجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا وتؤثر على المنطقة العربية. ويهدف إلى إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة للحقوق لبناء دول أكثر نجاحاً في احتضان الجميع وتعزيز حيّز العمل الطوعي لتزداد المجتمعات قوة وحيوية ومرونة.

ويستدعي ما تقدّم تفعيل ترتيبات محدّثة ومستجدّة للامتثال والإفصاح والحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل، وإطلاق عهد جديد من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتعليم واكتساب المهارات والعمل اللائق والسكن والتنمية الحضرية المستدامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والفرص باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وتنميتها للأجيال المقبلة.

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

لا بدّ من تعزيز برامج التعاون بين وزارات العدل العربية، خاصة في ما يتّصل بنقل التقنيات البازغة، وأدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وتحقيق الانتقال الرقمي في الخدمات التي تقدّمها الوزارات وترسيخ عمل القضاء وتحسين أدائه، والاستمرار بتأهيل الدوائر القضائية، وتعزيز قدرات الكادر القضائي، مع مراعاة الحفاظ على الحسّ الإنساني. ومن المهم تزويد المتقاضين بثقافة قانونية تساعدهم على تفادي المشاكل القانونية، وتسهّل وصولهم إلى القضاء، واطّلاعهم على سير قضاياهم. وهذا من شأنه أن يضفي على العمل القضائي الشفافية المنشودة على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية، وأن يكرّس مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء، ويحدّ من الإطالة غير المبرّرة، ومن ارتفاع كلفة التقاضي والتحكيم.

أبرز مؤشرات الأداء

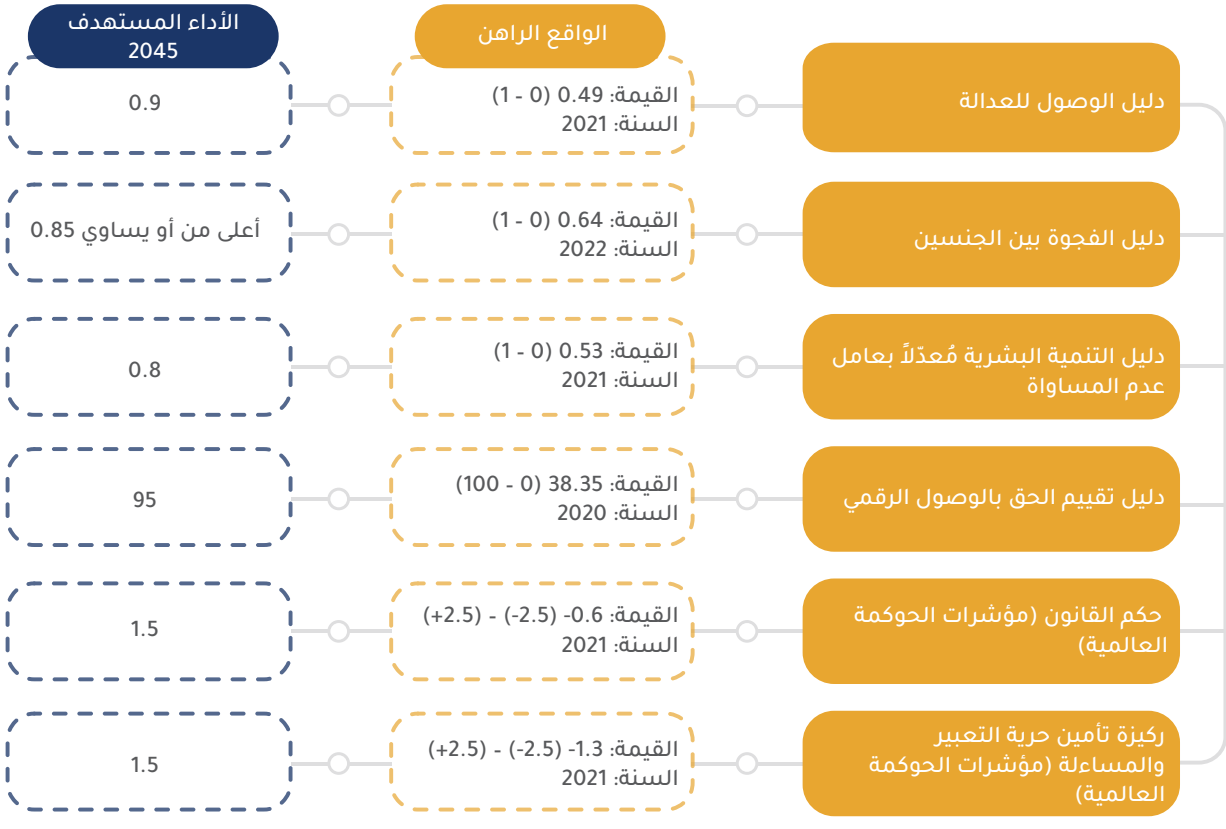

ملاحظات:

دليل الوصول للعدالة، الحدود: (0-1)

يشير دليل الوصول للعدالة إلى مدى عدالة النظام القانوني (أي أنّ المواطنين لا يخضعون للاعتقال أو الاحتجاز التعسّفيين ولهم الحق في الخضوع لولاية المحاكم المختصّة والمستقلة والنزيهة والتماس الانتصاف منها بدون تأخير لا مبرّر له).

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل الفجوة بين الجنسين العالمي، الحدود: (0-1)

للتكافؤ بين الجنسين تأثيرٌ أساسي على ازدهار الاقتصادات والمجتمعات أو عدم ازدهارها. ويؤثر تطوير نصف المواهب المتاحة في العالم ونشرها تأثيراً كبيراً على النمو والقدرة التنافسية واستعداد الاقتصادات والشركات للمستقبل في جميع أنحاء العالم.

https://www.weforum.org/publications/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality/

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، الحدود: (0-1)

يتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة. وهو يرصد أوجه عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية من خلال «خصم» متوسط قيمة كل بُعد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. ويقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

وإنّ قيمة «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» تساوي قيمة دليل التنمية البشرية عندما لا يكون هناك عدم مساواة بين الناس. ومع ارتفاع مستوى عدم المساواة، تنخفض قيمة هذا الدليل إلى ما دون قيمة دليل التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يقيس «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» مستوى التنمية البشرية عندما يُحسَب مستوى عدم المساواة.

https://hdr.undp.org/inequality-adjusted-human-development-index#/indicies/IHDI

دليل تقييم الحق بالوصول الرقمي، الحدود: (0-100)

هذا الدليل هو أداة مرجعية للمدافعين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وللحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وواضعي السياسات لتتبّع تقدم البلد في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجميع.

https://g3ict.org/digital-accessibility-rights-evaluation-index/

حكم القانون (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيّما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة تأمين حرية التعبير والمساءلة (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يرصد مؤشر حرية التعبير والمساءلة تصوّرات مواطني البلد بشأن مدى قدرتهم على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

- إحقاق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كافة مكونات المجتمع؛ وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق وضمان المساواة.
- توفير الأطر القانونية والمؤسّسية لضمان الحوكمة الرشيدة التي تتيح فرصاً للإبلاغ عن أي قصور، لضمان حقوق الإنسان بشتّى أبعادها.
- تعزيز وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لتكون مستدامة وشاملة من خلال الكفاءة الرقمية، وسياسات العمل المتكاملة، والتمويل المستدام، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لدفع النمو العادل والمساهمة بشكل فعال في الارتقاء الاجتماعي مع عدم إهمال أحد.
- دعم تنفيذ استراتيجية عربية موحّدة للقضاء على العنف بجميع أشكاله في المجتمعات العربية.
- إنشاء مراكز بحثية اجتماعية متخصّصة لدراسة الظواهر الاجتماعية الحديثة وتأثيرها على المجتمعات العربية، وتطوير آليات لمعالجتها والحدّ من أثارها المستقبلية.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب الباحثين الاجتماعيين وتبادل الخبرات من خلال تنظيم الدورات التي تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي.
- تمكين الأفراد من التمتّع بالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق وأسس الحياة الكريمة، على قدم المساواة ومن دون تمييز؛ وإنشاء برامج تعليمية وصحية تلبّي احتياجات كل فئة؛ وتوفير الرعاية الصحية المجانية؛ وتطوير مشاريع سكنية ميسورة الكلفة بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح؛ وزيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي وتحسين كفاءته.
- ضمان الشمول المالي من خلال إنشاء برامج الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على التكنولوجيا الخضراء والمستدامة والتقنيات الرقمية والذكية وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.
- توفير العمل الكريم للإنسان في المنطقة العربية أينما كان وكيفما كان لتمكينه من الإنتاج والابتكار في المنطقة وخارجها والتأقلم مع المتغيّرات العالمية والإقليمية.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة في المنطقة العربية، وحماية السكان من العواقب المالية الناشئة عن دفع

26

تكاليف الخدمات الصحية، مما سيسهم في الحد من وقوعهم في الفقر، وعلى أن يكون للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية دور أساسي في بلورة آليات وسبل تنفيذ المبادرات المتعلقة بالعدالة والتنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الراشدة.

- مواصلة مشروع الرقمنة من خلال بناء نظام معلوماتي متكامل بين جميع القطاعات الصحية يشمل قاعدة بيانات المنتفعين من الخدمات الصحية لتسهيل وصول المهنيين في مجال الصحة في القطاعين العام والخاص إلى البيانات الصحية، وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين من الاختراق السيبراني.
- متابعة أثر التعاون الإقليمي الإيجابي على ردم هوة عدم المساواة، وتبادل التجارب والسياسات بشأن آليات استهداف الفئات التي تستحق الدعم، وإيجاد حلول وأدوات مبتكرة تساعد على تحقيق معدلات وطنية أفضل على صعيد التنمية المستدامة والعدالة في الحقوق والفرص، والقضاء على الجوع والفقر المدقع والمتعدد الأبعاد.
- إعطاء الأولوية المطلقة لحق اللاجئين بالعودة الطوعية والآمنة إلى أوطانهم، وتطوير آليات لدعم النازحين وتعزيز التماسك المجتمعي، ووضع برامج حماية اجتماعية، وتطوير خطط وأدوات تكرّس مساهمتهم الاقتصادية الإيجابية في الدول المضيفة، وتمكين النازحين داخلياً من الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي، وتوفير آليات تتيح للدول المضيفة دعم اللاجئين ووضع برامج حماية كفؤة لهم.
- تعزيز استقلالية السلطة القضائية على أن تتوفر لها مقوّمات فعالة وموازنات كافية لممارسة سلطاتها. ومن المهم تكريس الحصانة من رد الفعل الثأري ضد المتقاضين والقضاة والشهود وكاشفي الجرائم، واحترام أحكام السلطة القضائية وقراراتها وتنفيذها من دون إبطاء أو تدخل فيها.
- ضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة، وسدّ الفجوات في قدرات المتقاضين من حيث إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة الناجزة ومختلف الخدمات القضائية في إطار نظام يدعم الفئات المهمّشة والضعيفة ويزوّدها بالمعرفة القانونية ويوفّر المساعدة القانونية لمستحقّيها.
- تطوير الجهاز القضائي وجعله قادراً على مواكبة التغيّرات التكنولوجية والرقمية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة القضاء لوضع حد للإفلات من العقوبة والقضاء على الفساد. ومن المهم تكريس دور المرأة بمرفق القضاء لتحقيق تطوره المنشود.

الحرمان من حق العودة وحق تقرير المصير وغياب العدالة عن الشعب الفلسطيني

من بين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقه في العودة إلى الديار والممتلكات التي شُرِّد منها. ويستمرّ حرمان هذا الشعب من حقوقه منذ عام 1948 نتيجة سياسات وممارسات سلطات الاحتلال بما ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن.

ويمثّل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أحد أسس القانون الدولي، وهو مكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، ويُشار إليه في أول بند من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[أ]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[ب]. ويُعَدّ تقرير المصير شرطاً مسبقاً لنيل الحقوق الجماعية والفردية الأخرى ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ويشكّل حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنيين أحد أبرز تجلّيات الحق في تقرير المصير، إلا أنّ سلطات الاحتلال لا تزال تمارس سياسات تحرمه من هذا الحق وغيره وترفض علناً إقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة. وقد تجلّى ذلك في الضمّ الرسمي وغير الشرعي للقدس الشرقية في عام 1981، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية بما ينتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني. واستمرّت سياسات إفراغ القدس الشرقية من الفلسطينيين، وتضاعفت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق أوسلو ليرتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين فيها من 268,756 في عام 1993 إلى أكثر من 745,000 في أواخر عام 2022[ج].

أما حق اللاجئين في العودة، فيكفله القانون الدولي الإنساني[د]، والقانون الدولي لحقوق الإنسان[هـ]، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأولها القرار 194 (1948). ومع ذلك، رفضت حكومات سلطات الاحتلال المتعاقبة ممارسة اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة، وتقوم سلطات الاحتلال بمصادرة أملاكهم بصفتها أملاكَ غائبين. وقد حُرم أكثر من 7.3 مليون فلسطيني في الخارج[و] من حقهم في العودة إلى ديارهم، منهم 5.5 مليون شخص من اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين.

وقد أصبح جلياً أنه لا مجال لتحقيق سلام حقيقي ومستدام في المنطقة من دون رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني ومنحه جميع حقوقه، خصوصاً الحق في العودة وفي تقرير المصير بإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة وعاصمتها القدس. ولا بدّ أيضاً من بناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق المنعة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته.

أ. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

ب. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

ج. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/739/default.aspx.

د. المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. https://www.legal-tools.org/doc/3822e4/pdf/.

هـ. المادة 13 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنساني؛ والمادة 12 (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

و. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023، https://www.pcbs.gov.ps).

شكل توضيحي للتنمية الاجتماعية والمؤسّسية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

يقدم الشكل تمثيلاً بيانياً لبعض التحسينات التكنولوجية المقترحة في القطاع الاجتماعي والمؤسّسي، حيث يمكن ربط كل مواطن بقاعدة البيانات الاجتماعية العربية المقترحة. ويمكن تصميم هذه القاعدة على نحو ملائم لتخزين كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوضع الوظيفي، والشريحة الاجتماعية والأصول والتعليم، تخزيناً تجزيئياً لحماية الخصوصية. ويمكن لقاعدة البيانات الموزّعة، عندما تُنظَّم تنظيماً جيداً، أن تُخزِّن المعلومات عن علاقة كل مواطن بإدارات الدولة والمؤسسات الإقليمية، في قاعدة البيانات الكبيرة التي تعرض التحليلات ذات الصلة، وتسهم في تنسيق السياسات المُحفِّزة للنهوض المجتمعي وتنفيذها. ويُعتبر القطاع الاجتماعي مقياساً لسلامة المجتمع وضمان رفاه المواطنين، لذا تُقتَرَح المبادرات التالية:

- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير سوق المنتجات الصغيرة وضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.

- ربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة باستخدام الهوية الرقمية العربية المقترحة من أجل تقديم الخدمات المصرفية والمساعدات النقدية للفقراء.
- تسجيل أثر التبرّعات والأنشطة الخيرية الأخرى في سلاسل الكتل بناءً على الفئات المجتمعية التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، مما يتيح الامتثال والإفصاح والشفافية والحوكمة، فيُوَجَّه الدعم لمستحقيه.
- تحسين قدرات رأس المال البشري في المناصب العامة والحكومية والقيادية، وتعزيز مهاراته من خلال تحديد سياسات التوظيف والمساءلة بوضوح وكفاءة في ظل حوكمة رشيدة.

الابتكار والإبداع

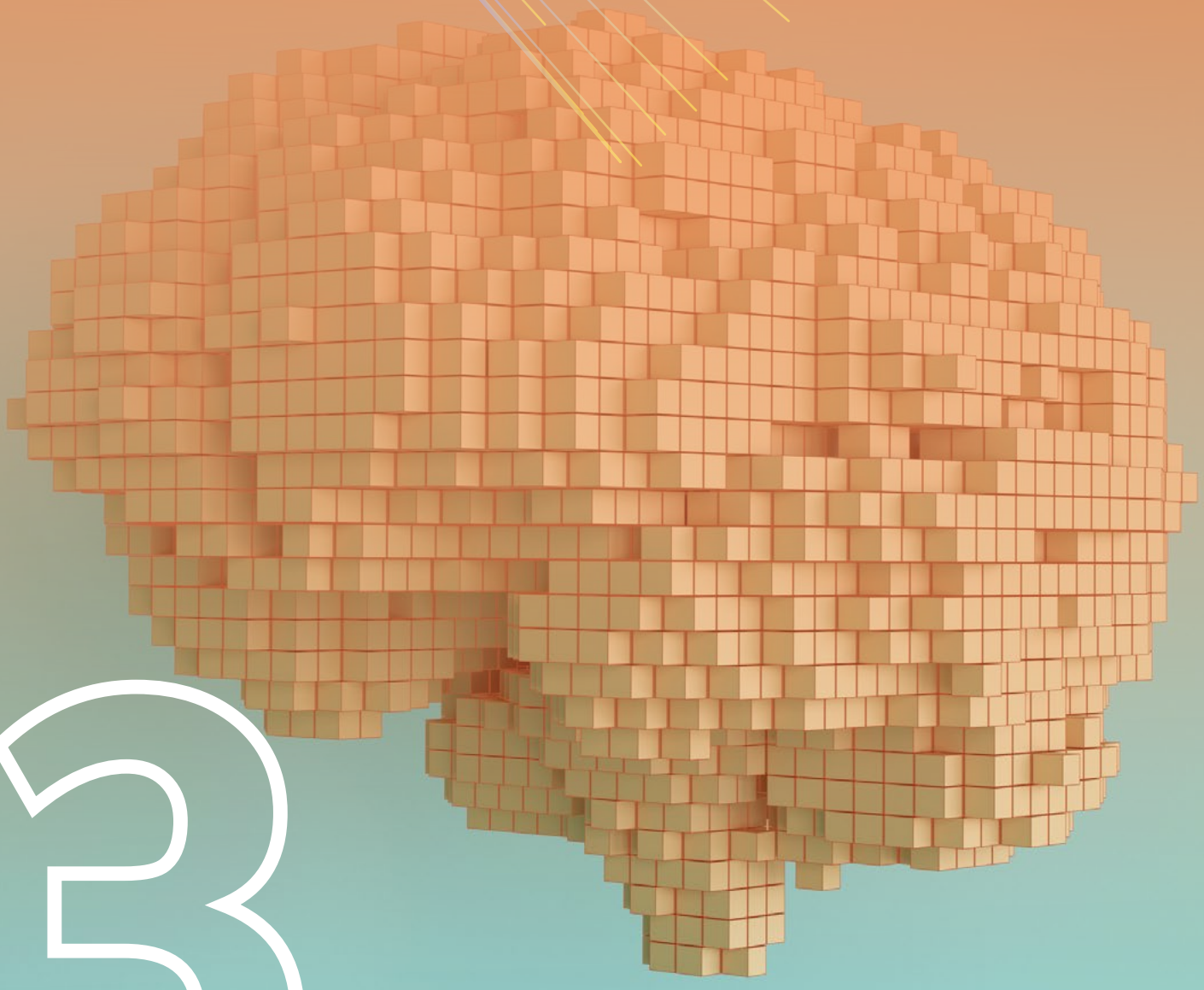

3

3 الابتكار والإبداع

مع سعي المنطقة إلى تعزيز الابتكار والإبداع، لا بدّ من تعزيز القدرات من خلال تأهيل الثروة البشرية، والاستثمار بشكل أكبر في التعليم وزيادة الإنفاق عليه، وتحسين البنية التحتية التعليمية وإصلاح النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز المهارات اللازمة للمستقبل مثل التفكير النقدي وحل المشاكل والتواصل. ولا بدّ أيضاً من تفعيل دور الأسرة والمجتمع في دعم التعليم، ومساندة التلاميذ القادمين من أوساط هشّة، وتوفير البنية التعليمية المناسبة للأطفال والمراهقين، خصوصاً في المناطق المهمشة، وتحفيزهم على التعلّم من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ. ومن الضروري أيضاً الدعوة إلى تعزيز مشاركة الصناديق العربية ومؤسسات التمويل التابعة لجامعة الدول العربية في دعم التعليم وتمويله. ورغم ما تحمله حقبة الابتكار الجديدة من وعود بالازدهار والنمو الاقتصادي والنهوض المجتمعي، يهدد كلٌّ من الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الفرص والحقوق بتوسيع الفجوة القائمة بل بإضعاف الاقتصادات والمجتمعات غير المستعدّة للثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.

على صعيد متصل، ومع تحوّل الاقتصادات والمجتمعات العربية نحو الطابع المعرفي، من الضروري أن تسنّ المنطقة العربية، كمجموعة إقليمية، قوانين وإجراءات متناغمة ومتآزرة لتمكين سكانها من مواكبة الابتكار والإبداع العالميين من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومن المهمّ تعزيز مفهوم الشمول الرقمي من أجل تحقيق العدالة الرقمية لجميع فئات المجتمع، وزيادة الوعي الرقمي، وتقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة بيئة تُنتِج مخرجات ذات كفاءة في جميع القطاعات والصناعات، مما يساعد على مواءمة مخرجات القطاع الأكاديمي مع متطلبات سوق العمل. ولا بدّ من إدخال مؤشرات أداء تتعلق بعدد براءات الاختراعات السنوية ونسبة الشركات الناشئة المبتكرة ودرجة استغلال براءات الاختراع العالمية والتحسينات في العديد من المجالات.

أبرز مؤشرات الأداء

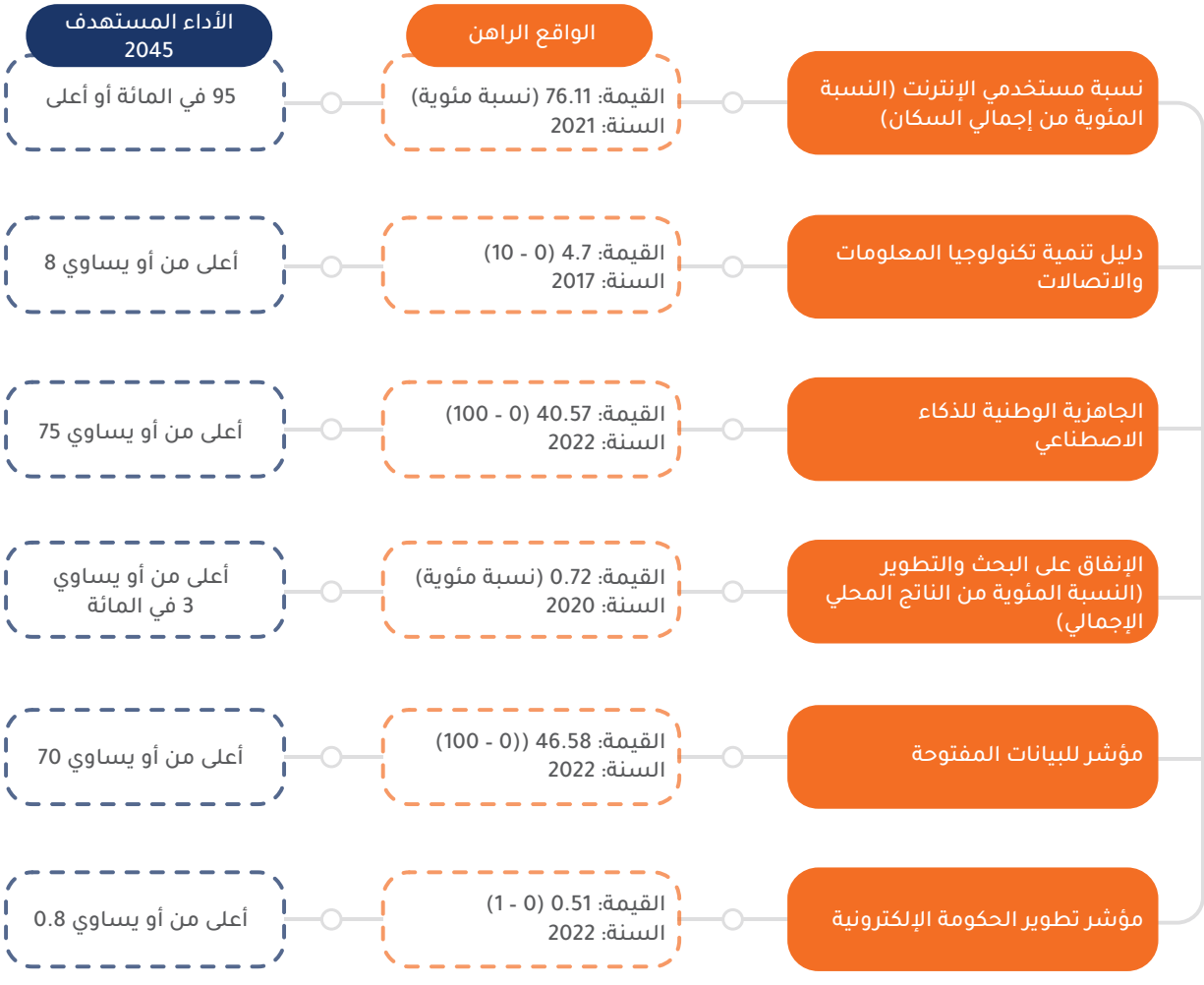

ملاحظات:

نسبة مستخدمي الإنترنت (النسبة المئوية)

مستخدمو الإنترنت هم الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (من أي مكان) في آخر ثلاثة أشهر. ويمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو آلة ألعاب أو تلفزيون رقمي، وما إلى ذلك.

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحدود: (0-10)

لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية الوطنية ما لم يتم النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها على نحو مناسب في البلد. ويُعَدّ دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينتجه الاتحاد الدولي للاتصالات، دليلاً مركّباً يشمل 11 مؤشراً في مقياس مرجعي واحد.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/IDI/default.aspx

الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعي، الحدود: (0-100)

يقيس هذا المؤشر الاستعداد الوطني لتسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية. ويتألّف من 3 ركائز تشمل 10 أبعاد، ويتم حساب درجات هذه الأبعاد استناداً إلى 33 مؤشراً من مؤشرات الأداء الأساسية.

https://oxfordinsights.com/ai-readiness/ai-readiness-index/

الإنفاق على البحث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

الإنفاق على البحث والتطوير هو ما يُنفَق من أموال على العمل الإبداعي الذي يُجرى على نحو منهجي لزيادة مخزون المعرفة واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة.

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

مؤشر للبيانات المفتوحة، الحدود: (0-100)

يتيح هذا المؤشر تقييم وتقدير البيانات التي ينشرها البلد على الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء الوطني. وتشمل البيانات الإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والإحصاءات البيئية.

https://odin.opendatawatch.com/

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الحدود: (0-1)

تقوم المؤسسات العامة على نحو متزايد في العالم بتحويل خدماتها لتقديمها عبر الإنترنت. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتطوير هذا المؤشر من أجل تقييم تطوّر الحكومة الرقمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وذلك في مجال تحديد مواطن القوة والتحديات والفرص، فضلاً عن توجيه السياسات والاستراتيجيات.

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع

- التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلُّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلِّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة.
- تطوير حقول «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات» (التي يُشار إليها اختصاراً باسم «STEAM») إلى جانب تعزيز الفضول والتفكير النقدي والذكاء الاجتماعي والعاطفي.
- تشجيع الإلمام بثقافة البيانات وصقل مهارات القوى العاملة وتجديدها لا سيّما لدى المُعلِّمين؛ ودمج ريادة الأعمال في المدارس والجامعات والكليّات المهنية والتقنية.
- تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الكلي مع ولوج أجيال جديدة صاعدة مجالات الثقافة والفنون والآداب والتقنيات البازغة وغيرها.
- تسهيل ودعم حقوق التعليم للنساء والمحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تعزيز الشمول الرقمي لهذه الفئات.
- تصميم ومتابعة تنفيذ سياسات شاملة وكليّة لتعزيز جميع أنماط الابتكار والإبداع كالرقمنة وحماية البيانات عبر مختلف الصناعات والكيانات الحكومية.
- صياغة خطط عمل وتنفيذها لإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية وإدارية عالية الجودة تتّسم بطابع جليّ من الحوكمة والشفافية.
- تمويل الأبحاث المشتركة التي تتعلق بقطاعات ذات أهمية استراتيجية للدول العربية، وذلك بهدف دعم البيئة الابتكارية والبحثية والربط بين الصناعة والبحث والتطوير والابتكار والتعليم في الدول العربية.
- توفير حماية متطوّرة ومرنة للملكية الفكرية من خلال نظام قانوني قوي وعملي، سهل وغير مُكلِف.
- تطوير البنية التحتية التمكينية للثورة الصناعية الخامسة وما بعدها على نحو مستمرّ من خلال وضع سياسات لتنظيم قطاعات الاتصالات والنقل والحوسبة والطاقة وغيرها.
- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة.

دعم ريادة الأعمال

- تهيئة البيئة التشريعية للابتكار والإبداع بما يعزز التنافسية في المنطقة العربية؛ وإيجاد منظومة استثمارية قائمة على رأس المال المُخاطِر باعتبارها رافعةً رئيسية لتمويل الشركات الناشئة المبنية على الابتكار.
- إيجاد المحفّزات كتوفير فرص عمل لائقة تحدّ من هجرة الأدمغة، واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب المحلية، ووضع آليات وسبل اكتشاف ورعاية الموهوبين والمتفوقين من الطلاب والشباب والمبتكرين لدى الدول العربية.
- استخدام التقنيات البازغة للحكومة الإلكترونية، وتطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، وتحسين كفاءة الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي، وتقليل الكلفة المالية المتّصلة بتقديم الخدمات العامة وإتمام المعاملات.

الشكل 4. الارتقاء بالتعليم

شكل توضيحي حول تطوير قطاع التعليم بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

بهدف تحقيق النهوض المتسارع في نظام التعليم، من المقترح تطوير خلايا لدعم تكنولوجيا المعلومات في المناطق الأكثر هشاشة والريفية والصحراوية لتشجيع تطوير المهارات، وتوفير موارد حاسوبية، وتعزيز الشراكات بين الدول العربية في جميع مجالات التعليم، وتقديم الدعم الفني اللازم. ومن المهم إطلاق برامج لتشجيع عمل الباحثين في الذكاء الاصطناعي مع تنظيم دورات تدريبية للطلاب والمهنيين، ووضع شبكة للتعاون الوطني والإقليمي من أجل تشجيع تبادل البيانات وتعزيز ثقافة التعاون على نحو تشاركي وتفاعلي، ورعاية المتفوقين والموهوبين من الطلاب والشباب والمبتكرين، وإدراج تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، والبيانات الكبيرة والميتافيرس والروبوتات وعلوم الفضاء. وينبغي أن تستحدث الجامعات دورات جديدة مستمرة يقدّمها خبراء لتوعية الطلاب والمهنيين بشأن استخدام هذه التقنيات ونطاقاتها. وينبغي تطوير البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتوفير الأموال لدعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا وتطبيقاتها، وتوزيع المنح الدراسية على

نحو عادل باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وجعل علوم الحاسوب مادةً إلزامية في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتعليم التطبيقي، حتى يصل جلّ الطلاب إلى مستويات متقدّمة قبل الالتحاق بالجامعة أو بالمعاهد العليا المتخصّصة.

ومن أبرز التجارب الناجحة في المنطقة العربية، منصّة Holexp للذكاء الاصطناعي التي طوّرها شباب عرب، والتي فازت بجائزة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للابتكار التقني. وتدمج هذه المنصّة البرمجة على الحاسوب بالتصميم الإلكتروني للأجهزة المتعدّدة بطريقة مبتكرة، حيث تنطوي على تطبيقات إلكترونية لتكنولوجيا التعليم الثنائية اللغة. وتُمكّن من استخدام اللغة كما يستخدمها البشر، سواء كانت عربية أو إنكليزية من أجل برمجة وترميز وتشغيل العديد من مشاريع تطوير الأجهزة الإلكترونية المبتكرة. كذلك قامت إحدى رائدات الأعمال الشابات في المنطقة العربية بابتكار برامج وألعاب وأدوات باسم Wonder Ed تهدف إلى تعليم الأجيال الناشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، ابتداءً من سنّ ثلاث سنوات، مهارات وعناصر البرمجة الأساسية كالخوارزميات والتسلسل والشروط والتفكير المنطقي والإبداعي، وحلّ المشاكل، والرياضيات والقراءة باللغتين العربية والإنكليزية.

الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام

مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكات الإنترنت: نحو عالم عربي مترابط

أدّى ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وتنامي التوجّه نحو استخدام الوسائط المتعدّدة في التواصل وفي تقديم المحتوى التفاعلي إلى زيادة مطّردة في الطلب على السّعات الدولية للإنترنت، وإلى ارتفاع كلفتها. وتواجه أغلب الدول العربية ارتفاعاً في كلفة خدمات الإنترنت الأساسية مع بطء الخدمة وتدنّي جودتها. وقد تضمّنت الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، التي وضعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع منظمات دولية وعربية، عدة مبادرات ومشاريع استراتيجية، أهمّها مشروع يهدف إلى تقليل الاعتماد على السّعات الدولية للإنترنت، والاستفادة من فائض السّعات ومن قدرة الدول على تأمين المزيد من السّعات، وتوطين المحتوى العالمي والعربي في المنطقة، ممّا يجعل السحابة الرقمية العربية مقصداً رقمياً يحقّق عوائد مادية.

ويتمثّل النّهج المُتوافَق عليه في بناء نقاط تبادل وطنية للإنترنت في كل دولة وتفعيلها، بحيث تسمح برفع كفاءة استخدام عرض الحزمة الوطني، مع الحرص على تطوير مراكز بيانات وطنية بالقرب من نقاط التبادل أو في صلبها لتكوين سحابة حوسبية وطنية في المقام الأول، وإقليمية في المقام الثاني. ويشمل هذا النّهج أيضاً ترقية عدد من نقاط التبادل الوطنية لتصبح نقاطاً إقليمية يتّصل بعضُها ببعض وتقدّم خدمات التبديل بسرعات عالية، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية الإقليمية القائمة في المنطقة، مما يمكّن المستخدمين في الدول العربية من الوصول إلى المحتوى من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة. ويستدعي ذلك وضع القواعد والنُظُم لإدارة النقاط الوطنية والإقليمية التي تسمح بتحقيق التوازن بين سياسات الدول وسيادتها الوطنية على شبكاتها، ومصالح الأطراف المساهمة في إدارة نقاط التبادل، بما في ذلك وضع سياسات تسعير الخدمات وفق منطق اقتصادي يضمن استمراريتها ويفيد المستهلك ويتيح أسعاراً تنافسية للدول العربية.

الازدهار والتنمية المتوازنة

4

4 الازدهار والتنمية المتوازنة

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهد الفكر الاقتصادي تحوّلاً في نظرته إلى الأهمية المتزايدة للتضامن والتكامل الإقليمي بأبعاده الجامعة، بما يتضمنه ذلك من تكامل مؤسسي يُضاف إلى الاقتصادي لتحقيق شروط الازدهار والإبداع الإنساني. لذلك من المهم لأي سياسة تنموية إقليمية أن تكون متجذرة في هيكلها الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي. حيث لم يعد التعاون بين الدول محصوراً بإزالة الحواجز أمام تجارة السّلع والخدمات، بل بات أداةً لتحقيق التنمية المستدامة. ويُتوقع من المبادرات الإقليمية الناجعة أن تُثمِر زيادةً في الازدهار، ورفعاً لمستويات المعيشة من خلال مواءمة المعايير والأطر التنظيمية، والحدّ من القيود المفروضة على حركة رأس المال والسّلع والخدمات واليد العاملة، والاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود لأغراض النقل والطاقة والاتصالات وغيرها. لذا، لا بدّ من توفير سوق متكاملة للتدفق الحر للمعرفة والتجارة والاستثمارات.

ولا بدّ من التحول من النَّهج الضيق في التعاون والتكامل الاقتصادي والمؤسسي إلى نَهجٍ أوسع ينطوي على استراتيجية إنمائية إقليمية شاملة قادرة على التصدي لعدة تحديات في آنٍ. وعند تصميم المبادرات الإقليمية وتنفيذها، ينبغي إعطاء الأولوية لأثرها على الدخل النسبي وليس المطلق. ويتعين أن تضطلع السياسات والمبادرات المالية والنقدية بدور مهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وضمان تأثيره الإيجابي على التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون التكتلات الإقليمية محركاً للتنويع الاقتصادي في أي منطقة تتباين مستويات ثرواتها من الموارد الطبيعية، بحيث تُسرع جسر هوة عدم المساواة بين الدول وبين مكونات المجتمع في كل دولة.

وتدعم الإسكوا وجامعة الدول العربية الاستراتيجيات العربية للتحوّل الرقمي والعلوم والتكنولوجيا، والمياه والطاقة، وتطوير نظام النقل المتكامل في الدول العربية. وقد أسفرت هذه المبادرات عن اتفاقات إقليمية بشأن الطرق الدولية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والربط الكهربائي والإنترنت يتعيّن تنفيذها بكفاءة. وسيكون لتعميق التعاون الإقليمي من خلال هذه المبادرات الأثر الكبير على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث إن المنشود من التكامل هو التعاون الفعّال بهدف تجاوز مثبطات وتحديات التنمية.

أبرز مؤشرات الأداء

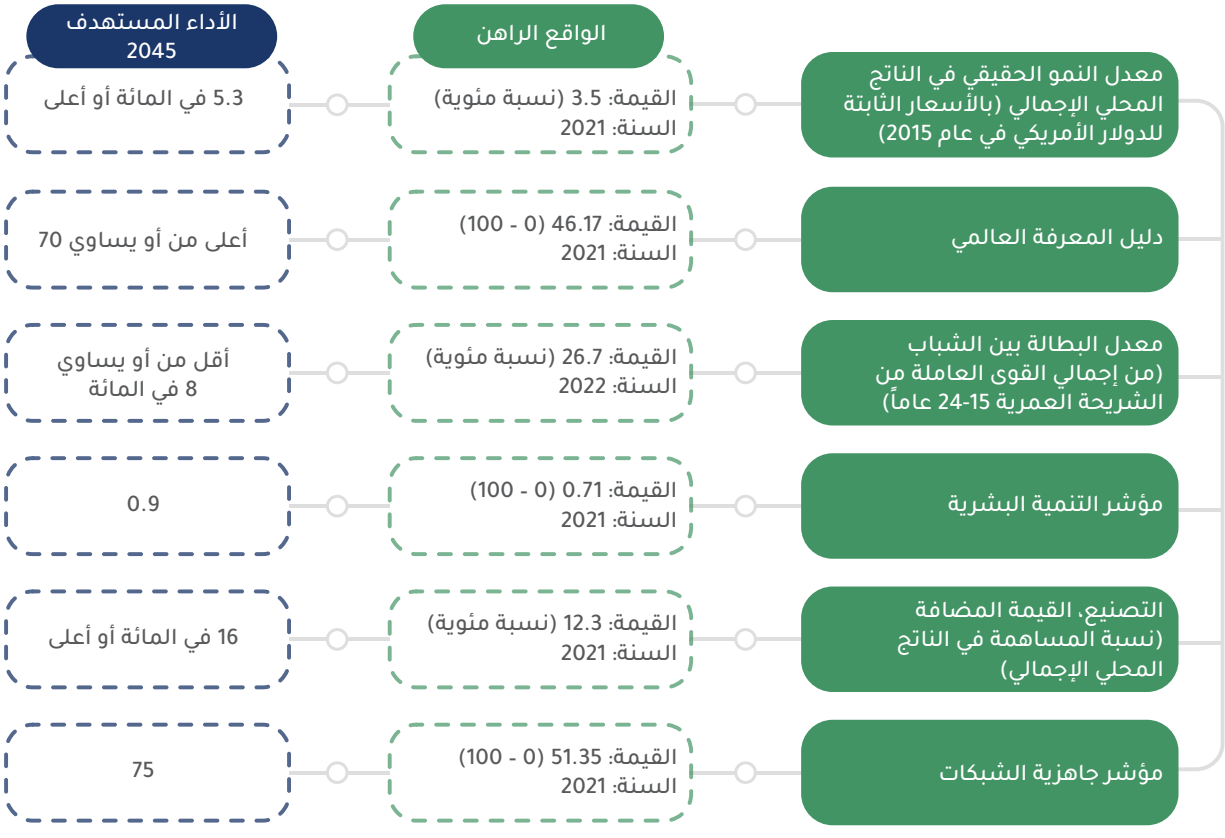

ملاحظات:

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) (النسبة المئوية)

يشير إلى النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بناءً على القيمة الثابتة للعملة المحلية. وتستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المُنتِجين المقِيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الإعانات، غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

دليل المعرفة العالمي، الحدود: (0-100)

يوفر دليل المعرفة العالمي بيانات يمكن أن تساعد البلدان وصانعي القرار على فهم التحوّلات والتحديات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والاستجابة لها. ويقيّم هذا الدليل سبعة مؤشرات فرعية، تمّ اختيارها بسبب علاقاتها التفاعلية المترابطة ودورها المركزي في عملية التقدم المعرفي والتنموي.

https://www.knowledge4all.com/gki

معدل البطالة بين الشباب (من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً) (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 عاماً، التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS

دليل التنمية البشرية، الحدود: (0-1)

يقيس هذا الدليل متوسط الإنجازات في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. ويتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات كل من الأبعاد الثلاثة.

https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

التصنيع، القيمة المضافة (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يشير التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى الأقسام 15 إلى 37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS

مؤشر جاهزية الشبكات، الحدود: (0-100)

يتطلّب التحوّل الرقمي توفر البنية التحتية المناسبة، والموارد البشرية الماهرة، والحوكمة الملائمة، والتأثير على التنمية الوطنية. ويقيّم هذا المؤشر، الذي طوّره معهد بورتولانز، 134 اقتصاداً بناء على أداء هذه الاقتصادات في 60 متغيراً.

https://networkreadinessindex.org/

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة

- زيادة القدرة التنافسية بتحسين الأداء الاقتصادي وبيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة العربية من خلال تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لمزاولة الأعمال، وتكريس الالتزام بالمعايير الدولية، وزيادة التعاون الإقليمي، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز البحث والتطوير في القطاعات المُنتِجة، وتكريس تبادل المعرفة والمعلومات.
- دعم وتعزيز المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تشكّل هذه المؤسّسات غالبية المنشآت وأشكال العمالة ونسب التوظيف.
- إدارة الماليّة العامة بموجب سياسات رشيدة تنطوي على تجنّب الاقتراض بالعملات الصعبة للاستهلاك. وعند الضرورة فقط، يمكن الاقتراض من أجل الاستثمار في المشاريع المُنتِجة، لا سيّما من أجل بناء الاقتصادات الرقمية واقتصادات المعرفة، وفي الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والعائد الداخلي الإيجابي على الأمدين القصير والمتوسط.
- تطوير منصات رقمية للتداول من أجل دعم الابتكار المالي وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، بما يتضمن ذلك الاستفادة من تقنيات العالم الافتراضي التي ترسخت جدواها.
- تحديث دراسات الجدوى المُعدّة سابقاً وتوفير الإطار المناسب للبدء بالمشاريع التنموية ذات الأولوية للربط الإقليمي تبعاً للعوائد الكليّة البعيدة المدى لهذه المشاريع، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للتشارك الاستراتيجي بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات التمويلية الكبرى، المتواجدة على الساحتين الإقليمية والدولية.
- الدفع بوسائل التمويل المبتكر لتعزيز الحيز المالي وتقليل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة لتنفيذ المشاريع التنموية، وابتكار وسائل ملائمة لجذب الرساميل العربية في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- البحث في تطوير آلية إقليمية لربط البنية التحتية الطرقية والمائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والبنية التحتية للطاقة، وتوفير بيئة مؤاتية للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من البيروقراطية وتبسيط اللوائح والإجراءات والاستفادة من خبرات الدول التي تتصدّى لتأثير الظواهر الطبيعية، كالتصحر والفيضانات والثلوج والرياح القوية، لضمان جودة البنى التحتية.
- متابعة تنفيذ وتفعيل إطار التعاون العربي الذي بدأ بنظام التفضيل التجاري وتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي بهدف الوصول إلى سوق عربية مشتركة مع مراعاة الالتزامات البيئية العالمية والعربية.
- تنويع وتعقيد الصادرات لجعلها ذات قيمة مضافة عالية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج رأسياً وأفقياً، ولا سيّما الابتعاد تدريجياً عن تصدير الموارد الخام الأولية فقط، وتشجيع اعتماد الصادرات على التقنيات البازغة والمعرفة.
- تحسين الأداء التجاري للمنطقة من خلال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى للتوصّل إلى شروط أفضل للمنطقة.

- تعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح في ما يتعلق بعقود المشتريات الحكومية بدعم من المؤسسات الإقليمية المعنية من أجل تتبُّع وكَبح غسيل الأموال وتهريبها، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتصلة بحظر التحويلات المالية الدولية المشبوهة وتكريس الحوكمة والمساءلة والمحاسبة.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة، لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعة.
- توظيف عائدات الموارد الطبيعية على نحو متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية بحيث تساهم في تغطية حاجات الدولة الأساسية من السّلع الزراعية والغذائية والصناعية والخدمية؛ وتسريع الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة المُنتِج والمتنوّع على المستويين الوطني والإقليمي.
- ربط الرؤية العربية 2045 بمكتسبات المنطقة العربية في المجالين الإنتاجي والتجاري، ولا سيّما المجالات المتصلة بالمواصفات والاعتماد والملكية الفكرية، واستغلال البنى التحتية المتاحة والخاصة بالجودة وتقييم المطابقة الوطنية.

شكل توضيحي بين تنمية البنية التحتية الاقتصادية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

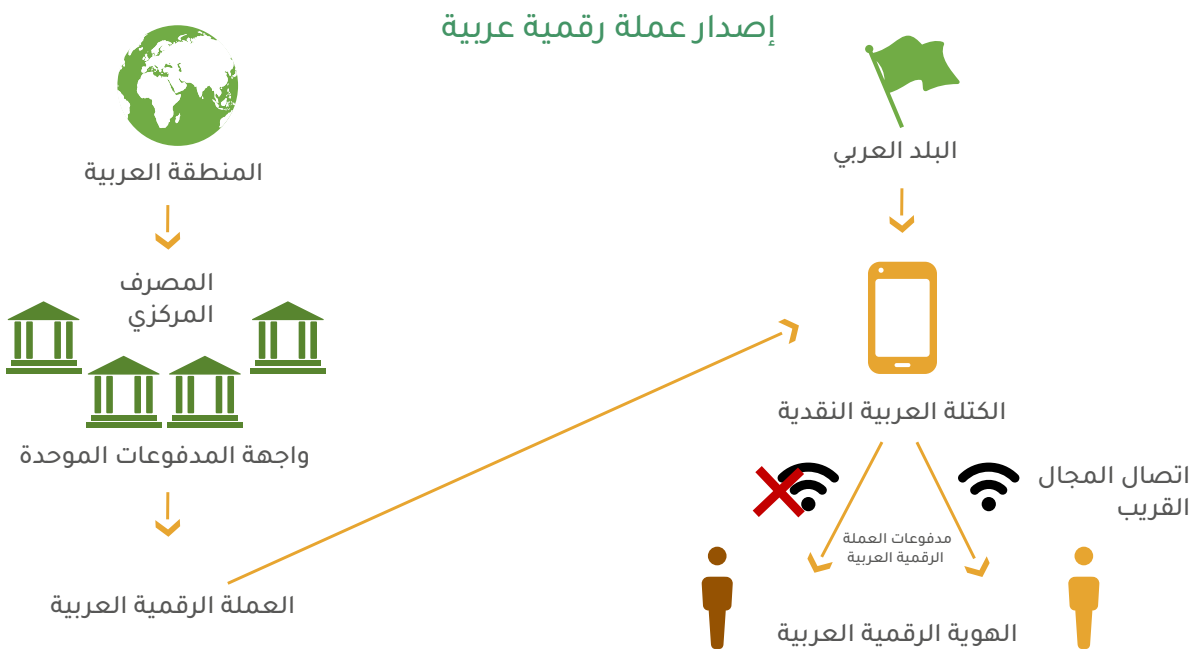

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

ستستفيد الدول العربية إذا اعتمدت عملة رقمية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية (وليس الأفراد أو الشركات الخاصة). ولا بدّ من تحقيق التوازن بين إصدار هذه العملة الرقمية الموحّدة والحفاظ على سيادة كلّ دولة في المنطقة العربية، واستقلالية كلّ مصرف مركزي فيها. ويتعيّن استحداث خطة وخارطة طريق لإصدار العملة العربية الرقمية، باستخدام الحلول التكنولوجية المتاحة حالياً. وثمة تصاميم عديدة يمكن اعتمادها، مثل عملة مستقرّة خوارزمية للعملة الرقمية العربية، أو العملة الرقمية للبنك المركزي الخاص بالدول العربية

الرائدة في هذا المجال. وينبغي أن تكون العملة الرقمية العربية شبيهة بالنقد والبطاقات الائتمانية البلاستيكية لضمان الشمول المالي. ومن المهمّ أن يرتبط إصدار العملة الرقمية بالحماية من أي هجوم سيبراني محتمل وبتبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية وتنسيقها من خلال دعم مبادرة الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة.

أهمية العملة الرقمية العربية ومنافعها:

- تشجيع التجارة داخل المنطقة ومع العالم، وتعزيز التعاون على صعيدَي السياسات النقدية والمالية، مع الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية في التعامل مع إجراءات السياسة النقدية لتحسين الاقتصاد الوطني.
- انتشار نماذج عمل وآليّات تنفيذ كفؤة لمشاريع خدمية وتجارية وصناعية جديدة تستخدم العملة الرقمية العربية وتدعم سوق الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بزيادة قاعدة المستهلكين في المنطقة والعالم عن طريق نُظُم مدفوعات إلكترونية منخفضة التكلفة تعزّز بدورها المنفعة للمنتجين ومقدّمي الخدمات وجميع الأطراف ذات الصلة.
- القضاء على سوق المضاربة غير الراشدة والمقامرة في العملات الرقمية التي يُصدِرها أفراد أو شركات من خارج المنطقة لأنّ ذلك يُضِرّ بالاقتصاد العربي الكلي وبالوضع المالي للأسرة وثروات المجتمعات العربية.

الربط والتشبيك السككي

شهدت الفترة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء عدد من خطوط النقل بالسكك الحديدية في المنطقة العربية امتدّت على مسافات طويلة. فعلى سبيل المثال، اتّسعت خدمات نقل الركاب والبضائع بالقطارات لتشمل المنطقة ما بين حلب وحماه وحمص ودمشق وكل من طرابلس الشرق ومرفأ بيروت، وصولاً إلى الإسكندرية والقاهرة، وارتبطت هذه المنطقة أيضاً عبر السكك الحديدية بالخرطوم والعديد من المدن السودانية. وأمّن الخط الحديدي الحجازي النقل السلس للركاب والبضائع بين دمشق والمدينة المنوّرة بالاتجاهين، مروراً بالعديد من المدن والبلدات الأردنية وشمال شبه الجزيرة العربية مع وصلات باتجاه كلّ من حيفا وعكا ونابلس. وقد ربط خط سككي آخر بين بغداد والموصل ومدينة حلب، التي ارتبطت بدورها بعدد من المدن جنوب الأناضول وصولاً إلى اسطنبول، وبالعديد من العواصم الأوروبية على امتداد خط الشرق السريع. وفي شمال أفريقيا، تَوَفّر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الخطوط الحديدية التي ربطت في حينه المدن الساحلية ببعضها، من صفاقس شرقاً وحتى طنجة والدار البيضاء ومراكش غرباً، مع تفريعات مختلفة تربط المدن والموانئ البحرية الرئيسية بحقول الإنتاج الزراعي وبمناجم الحديد والفحم جنوباً.

ونُفِّذَت عدة مبادرات لتنشيط الربط السككي بين الدول العربية، حيث تحقّق إنشاء الاتحاد العربي للسكك الحديدية كأحد الاتحادات الفنية التي تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية. وأعدّت الإسكوا اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، الذي تحوّل في عام 2016 إلى اتفاقية السكك الحديدية الدولية. وقد أَطْلَقَت القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى المنعقدة في الكويت في عام 2009 مشروع الربط البرّي بالسكك الحديدية بين الدول العربية. وأدّت دراسة مفصّلة إلى تقديم رؤية شاملة للتكامل والربط السككي العربي، وتحديد الوصلات المفقودة والمحاور الإقليمية الرئيسية، واقتراح ترتيب أولويّات مشاريع السكك الحديدية ذات الأهمية.
وفي ضوء ما تقدم، من المهم استكمال الأعمال التي تؤدي إلى الربط السككي بين الدول العربية لجني ثمار هذا الربط على جميع الصعد. ومن المفيد اعتماد استراتيجية السرعات المتغيّرة في التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول العربية، بحيث يتم الانتهاء من بعض الوصلات الموروثة أو المفقودة قبل غيرها.

التنوّع والحيوية

5

5 التنوّع والحيوية

تتمتع المنطقة العربية بتنوّع ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي غني لا بدّ من الاستفادة منه والاحتفاء به. ويرتبط هذا التنوّع بالانفتاح الفكري والحيوية المجتمعية والقبول بالآخر والتسامح فضلاً عن التعددية والتعايش بين العادات والثقافات. ويشمل هذا التنوّع جميع المجالات، بدءاً بالتنوّع الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى التنوّع الثقافي والبيولوجي. ويجسّد المفهوم الحديث للتنوّع والحيوية في المنطقة تفاعل التراث العربي الغني مع الأفكار الاجتماعية الحديثة، ما يعزز الشراكات والمضي قدماً في مسارٍ يكرّس السلام المجتمعي والوطني والإقليمي.

وتتميّز المنطقة العربية بتعدّد الأقوام والاثنيات ذات الخلفيات العرقية والدينية المتنوّعة. ففي العديد من الدول العربية، تداخلت الأقوام والنِحَل والأديان والطوائف والمذاهب، ما ساهم في بناء حضارات ومجتمعات متعدّدة الثقافات اتّسمت بالتعايش والاحترام المتبادل عبر القرون، وفي تعزيز قيم الحوار بين الأديان والثقافات. وعلى الرغم من التحديات، نجح التنوّع في المنطقة في تأسيس ثقافة القبول والسلام المجتمعي والاحترام المتبادل.

على الصعيد الاقتصادي، تتفاوت الأقاليم العربية إذ يزخر بعضها بالموارد الطبيعية في حين يعتمد البعض الآخر على الرعي والزراعة والصناعة والخدمات. وقد أدّى هذا التفاوت إلى فجواتٍ اقتصادية بين الفئات الاجتماعية والمناطق والجهات المختلفة، وإلى تباينٍ في مستويات النمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لتهيئة بيئة اقتصادية توفّر فرصاً متكافئة وتدعم التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية والصحراوية والغابوية. ويزيد هذا التنوّع من متانة الاقتصاد والمركز المالي للمنطقة العربية، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات والتغيّرات والأزمات الاقتصادية الكبرى.

وعلى الصعيد البيئي، تُعتبَر المنطقة العربية من أغنى مناطق العالم بتنوّعها البيولوجي والايكولوجي والجغرافي، حيث تتضمّن صحاريَ وجبالاً وسواحلَ ثرية بأنواع متعدّدة من الكائنات الحيّة والنباتات. ويواجه التنوّع البيولوجي في المنطقة تحدياتٍ كبيرة بسبب التغيّرات المناخية والتصحّر والنشاطات الاقتصادية غير المتناغمة مع البيئة. لذلك، أصبح الحفاظ على هذا التنوّع البيولوجي أولويةً، ويتطلب تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام.

وعلى صعيد المشاركة المجتمعية، يُعَدّ تعزيز التشاركية والتنوّع والانفتاح أساساً لبناء مجتمع عربي متعاون ومتضامن. ويتطلب ذلك إصلاحات قانونية وتنظيمية للانتقال إلى نماذج شاملة تضمّ جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، يضطلع المجتمع المدني بدورٍ حاسم في دعم الحيوية والتشاركية وقبول التنوّع، وهو عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة. وتؤدي هذه المساعي والجهود إلى زيادة الثقة المجتمعية في ما يتعلق بجميع الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتنمية، وتحقيق مستويات أعلى من العدالة بمفهومها الواسع والشامل.

وعلى صعيد التحوّل المعرفي، تسعى الدول العربية إلى بناء مجتمعات حيوية قائمة على المعرفة. ويتطلب هذا التحوّل الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي، مع التأكيد على أهمية اللغة العربية كلغةٍ علمية في الحاضر والمستقبل. ومن شأن تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة أن يعزز قدرة المنطقة على المشاركة في الاقتصاد المعرفي العالمي. وتُعتبَر اللغة العربية الفصيحة من أهم الروابط بين الدول العربية إذ إنّ معظم الدول تعتمد عليها كلغةٍ رسمية إلى جانب لغات ولهجات محلية متنوّعة وأصيلة. ولتعزيز الدور الاقتصادي والتجاري للّغة العربية، ينبغي التركيز على توظيفها في العقود والمعاملات التجارية، ما يعزز حضورها في الاقتصاد العالمي.

وفي إطار التنمية المستدامة، تُعتبَر ثقافة التنوّع عنصراً جوهرياً ومكوّناً أساسياً لبناء مجتمعات مستقرّة وآمنة وعادلة تحدّ من أوجه عدم المساواة، وشاملة لا تُهمِل أحداً، ومتوافقة مع البيئة والنُظم الايكولوجية، ما يشجع على احترام وتقدير الثقافات والحضارات المتعدّدة في عالمنا ويؤسّس لبناء ثقافة السلام العادل.

أبرز مؤشرات الأداء

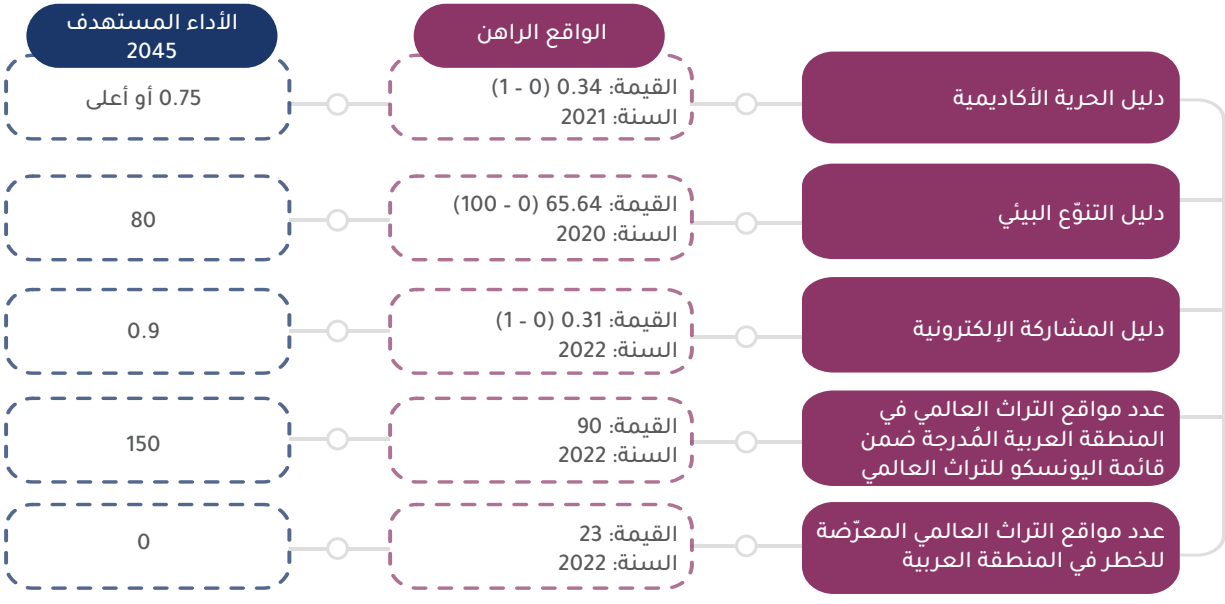

ملاحظات:

دليل الحرية الأكاديمية، الحدود: (0-1)

يهدف مشروع دليل الحرية الأكاديمية إلى إعلام أصحاب المصلحة، وتوفير معايير الرصد، وتغيير هياكل الحوافز، وتحدي تصنيفات الجامعات، وتسهيل البحث.

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل التنوّع البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّر هذا الدليل آثار فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها على الاحتفاظ المتوقع بالتنوّع البيولوجي الأرضي. وتشير الدرجة 100 إلى أنّ البلد لم يشهد أي فقدان أو تدهور في الموائل، وتشير الدرجة 0 إلى فقدان الموائل بالكامل.

https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/bdh

دليل المشاركة الإلكترونية، الحدود: (0-1)

تتيح التكنولوجيا الرقمية اليوم إشراك المواطنين بسهولة في عمليات صنع القرار العام والمشاركة في المشاورات العامة. ودليل المشاركة الإلكترونية مشتقّ كدليل تكميلي لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية. وهو يوسّع أبعاد هذا المسح من خلال التركيز على استخدام الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل توفير المعلومات من قبل الحكومات للمواطنين («تبادل المعلومات الإلكترونية»)، والتفاعل مع أصحاب المصلحة («التشاور الإلكتروني»)، والمشاركة في عمليات صنع القرار («صنع القرار الإلكتروني»).

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع

- بناء الشراكات لتعزيز التنوّع والحيوية، وينطوي ذلك على الاعتراف بالتعدُّديّة والانفتاح والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة، ودعم حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- الاهتمام باقتصاديات اللغة العربية الفصحى خاصة في ما يتعلق بإسهام اللغة العربية في تحقيق التحوّل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة، والاهتمام بالملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية العربية.
- إتاحة برامج حكومية تدعم البحث العلمي وإنتاج المحتوى المعرفي باللغة العربية، وتُثري اللغة العربية بمصطلحات ومفاهيم علميّة جديدة من شأنها توطين العلوم والتقنيات البازغة في المنطقة العربية.

- التركيز على دور الجامعات في تعزيز التنوّع والحيوية والانفتاح والحوار والثقافة البيئية وزيادة القدرات في مستويات التعليم العليا عبر برامج التعاون الجامعي وتبادل الطلاب والباحثين، واعتماد الموازنات والمواد الدراسية المثلى لتحقيق الإدماج الاجتماعي، وقيام الجامعات بدور ريادي في المجتمعات العربية من أجل تحقيق التجدُّد والنهوض، ودخول الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.
- تمثيل جميع المكوّنات الوطنية على قدم المساواة في المؤسّسات الرسمية بموجب سياسات وإجراءات راشدة لتكريس العيش المشترك، واعتماد جميع لغات المكوّنات الوطنية في المعاملات وعلى المواقع الإلكترونية الرسمية وفي الأخبار والصحف الورقية والإلكترونية، والحفاظ على البيانات الرقمية ذات الصلة ضمن الأطر القانونية.
- في ظلّ التوسّع الحضري العمراني والفوضوي في بعض الأحيان، تُوفِّر المدن الذكية، عبر استخدام التكنولوجيا، حلاً لتحقيق الاستدامة والكفاءة والفعالية على نحو أفضل وضمان درجات أعلى من الحيوية في المجتمعات الحضرية في المنطقة.
- إسباغ صفة المحميات على بعض نماذج العمران الأصيلة التي لم تمتدّ لها يد الهدم والتي تتّسم بالأهمية التراثية والتاريخية والثقافية وتوشك على الانقراض، وحماية المجتمعات المحلية باعتبارها مكوّناً أساسياً لهذه النماذج العمرانية الأصيلة.
- تأسيس برنامج لجميع مراحل التعليم النموذجي العربي للإسهام في بناء رأس المال البشري مع تكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- حماية البيئة العربية المتنوعة باستخدام التقنيات الحديثة بما في ذلك الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار بهدف الحفاظ على الغنى والتنوع البيئي والإيكولوجي.

دور التنوّع في الحيوية والنهوض وبناء الشراكات

ننشد، بحلول عام 2045، أن يسود في المنطقة نموذجٌ اجتماعي جوهرُه قبول الآخر والتعامل بين الجميع على قدم المساواة، وأن يُكرَّس ذلك في دساتير البلدان وأنظمتها الأساسية، ويتجلّى في التمثيل في المؤسسات الرسمية. ومن المهم كذلك أن يكون الإصلاح مستنداً إلى مشاركة مجتمعية شاملة للمكوّنات الوطنية.

ويمثل بناء الشراكات أحد أهداف التنمية المستدامة، وينطوي على أبعادٍ منها الحرية والاعتراف بالتعدُّديّة والانفتاح الفكري والتنوّع والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على عدم المساواة في الحقوق والفرص. ويبدأ تفعيل ممارسات التشاركية بتحوّل مؤسّسي نحو قبول التنوّع، وإنشاء منظومة حقوقية متكاملة وعادلة ترتكز على مبادئ التنمية الشاملة والمتجانسة، وتمكين فئات المجتمع كافة. وتحتاج القضايا المركّبة التي تتفاعل في مجتمعات الدول العربية إلى قراءة شاملة لتعدُّد أطياف المجتمعات العربية المعاصرة. وما يبعث على الأمل هو التقدّم المطّرد في الإصلاحات البنيوية القائمة في عدد من الدول العربية.

ولم تعد التشاركية محصورةً في مؤسسات الدولة، بل باتت تشمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات الأفراد في ما بينهم ومع الأنماط الاجتماعية القائمة، ومع القطاع الخاص والقطاع الخيري غير الهادف للربح. ومع حلول عام 2045، يُرجى أن يكون مستوى التعاون والترابط بين مكوّنات الوطن في كل بلد عربي قد ارتقى إلى حدّ يزول فيه التوتر والاحتقان الداخلي. وعلى مستوى العلاقات بين البلدان العربية، نأمل أن يتعزز الأمن والسلام العادل في المنطقة العربية، وأن تنفتح الدول العربية على بعضها لما فيه مصلحة الجميع.

واعتماداً على الطابع التشاركي للتكنولوجيا، يمكن لهذه العملية أن تأخذ شكل حملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات ومنصات على الإنترنت تسهّل مشاركة المجتمع المدني والقاعدة الشعبية في المناقشات وإدارة الانتخابات المحلية. وعلى غرار مفهوم الهندسة المتغيّرة الذي تبنّاه أحد التكتلات الإقليمية الكبرى وهو الاتحاد الأوروبي، نأمل أن تقلّل السلطات في المنطقة العربية من الحواجز التقنية والتجارية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحدّ من القيود المفروضة على صادرات تلك البلدان أو إعفاءها من الرسوم الجمركية وإدراجها في سلاسل القيمة المضافة الإقليمية والعالمية.

التجدّد الثقافي والحضاري

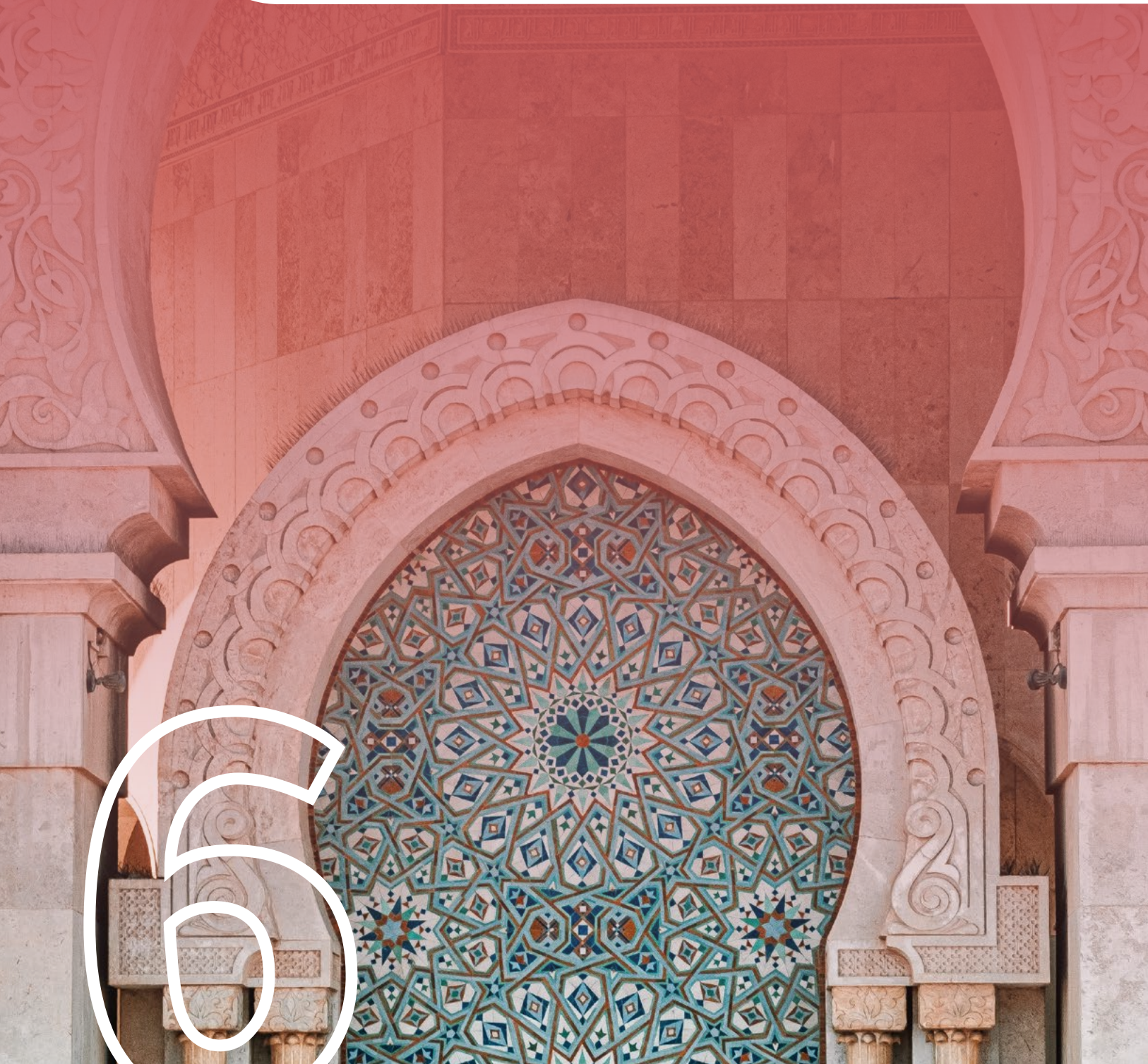

6

6 التجدّد الثقافي والحضاري

التجدّد الثقافي هو بوابة المنطقة العربية لحفظ وتطوير هويتها الحضارية بصورة تبعث على تكريس تقدّم الدول والمجتمعات العربية، والنهوض بتراثها الثقافي الغني والمتعدّد المشارب. ويتضمّن التجدّد الثقافي القدرة على إيجاد الحلول والإجابات لمشكلات وتحديات الواقع. وعلى هذا الأساس، فإنّ عملية التجدّد الثقافي تقدّم إسهاماً فكرياً ومعنوياً كبيراً لأنّها تبلور لسكان المنطقة طرقَ النموّ وآفاق التطوّر. وتظهر تجارب المنطقة العربية في القرنين الأخيرين بوضوحٍ أثرَ الواقع الثقافي العربي على مختلف جوانب الحياة، وقد بات هذا الأثر كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وتستوقف الناظر فترات شهدت حوارات ثقافية وفكرية حرة وإبداعية، جنت المنطقة العربية خلالها ثمار الحوار الطيبة، وحدةً وطنيةً على صعيد الدولة، ونهوضاً في مختلف مجالات الحياة، وقدرةً على مواجهة التحديات، وتعاوناً إقليمياً.

الثقافة تبلور «الهوية» وتكرس «الانتماء». فالهوية هي الشفرة التي تتجمع عناصرها على مدار تاريخ المنطقة العربية من خلال تراثها الإبداعي وطابع حياتها. بينما الانتماء هو الانتساب، والهوية ترتبط بالحضارة وفق معادلة هي نتاج تفاعل الإنسان مع التراب ومع الزمن بدافع من انتماء هذا الإنسان لدولته ولوطنه. إن هذا المفهوم للهوية والانتماء هو الذي يمّكن المنطقة العربية من الانطلاق إلى حمل رسالة الأخوة والتعاون، والتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى على مستوى الندية الذي هو الشرط اللازم لنجاح تفاعل الحضارات، والإسهام في صنع حضارة الإنسان في العصر الحالي. كما إن وضوح الهوية والانتماء للجيل الجديد سيمّكن تيار الاستجابة الفاعل للإسهام في بناء حضارة العصر.

والتجدّد الثقافي في الدول العربية لا يعني الجمود أو الركود، بل هو تجديدٌ مستمر للتراث الثقافي بما يشمله من شعر وفن ومعمار وفلسفة. ولا بدّ من تطوير أدوات وآليات التفاعل بين الأصالة والمعاصرة ليظلّ التراث مؤثراً في الحاضر والمستقبل. ومن خلال تحديث أساليب التعبير الأدبي والفني والفكري، واستخدام التكنولوجيا لنشر الأعمال الثقافية، يمكن أن تقدّم المجتمعات العربية تراثها الغني للعالم بأسلوبٍ مستجدّ، بما يعزز الإبداع والاعتزاز بالأصالة. ووفقاً لهذه الرؤية، أصبح التجدّد الثقافي ركيزةً أساسية في تطوير المجتمعات العربية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمؤسسية.

وتشمل الأبعاد المهمّة التي يقوم عليها التجدّد الثقافي في الدول العربية التفاعل مع الحضارات الأخرى. فلا بدّ من أن تكون الثقافة جزءاً من الحوار العالمي بين الأمم والتكتلات الإقليمية. ومن خلال التعاون والتبادل الثقافي والفكري، تُسهم المنطقة العربية في إثراء الثقافة الإنسانية عبر الفكر والأدب والفنون وغيرها، وتستفيد في الوقت نفسه من التنوّع الثقافي العالمي. ويُعَدّ تطوّر الفكر السياسي والفلسفي أحد الأبعاد الأساسية للتجدّد الحضاري في المنطقة العربية، لا سيّما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة.

ولعلّ الأبعاد الرئيسة التي يقوم عليها التجدّد الحضاري في المنطقة هي التالية:

- البُعد الجغرافي والطبيعي والبيئي ودوره الجذري في تعزيز عوامل التبادل الثقافي والحضاري.
- البُعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تحقيق القفزة الحضارية عوضاً عن ردم الهوة.
- البُعد التاريخي ومدى توفير الظروف التاريخية لإحداث عملية تجدّد حضاري فعلي في المنطقة العربية.
- البُعد المؤسّسي للدولة الحديثة على مستوى كلّ بلد عربي على حدة ومن منظور كلي.
- البُعد العمراني والحضري للتجمّعات السكانية العربية، ومنها المدن والقرى والضواحي والصحاري.
- البُعد الثقافي بما ينطوي على العادات والتقاليد، ونُظُم القيم، والطقوس، والعصبيات، والهويات الفرعية.
- دَور اللغة العربية في عملية النهوض الفكري والعلمي العربي، وفي تعزيز الهوية والانتماء.

أبرز مؤشرات الأداء

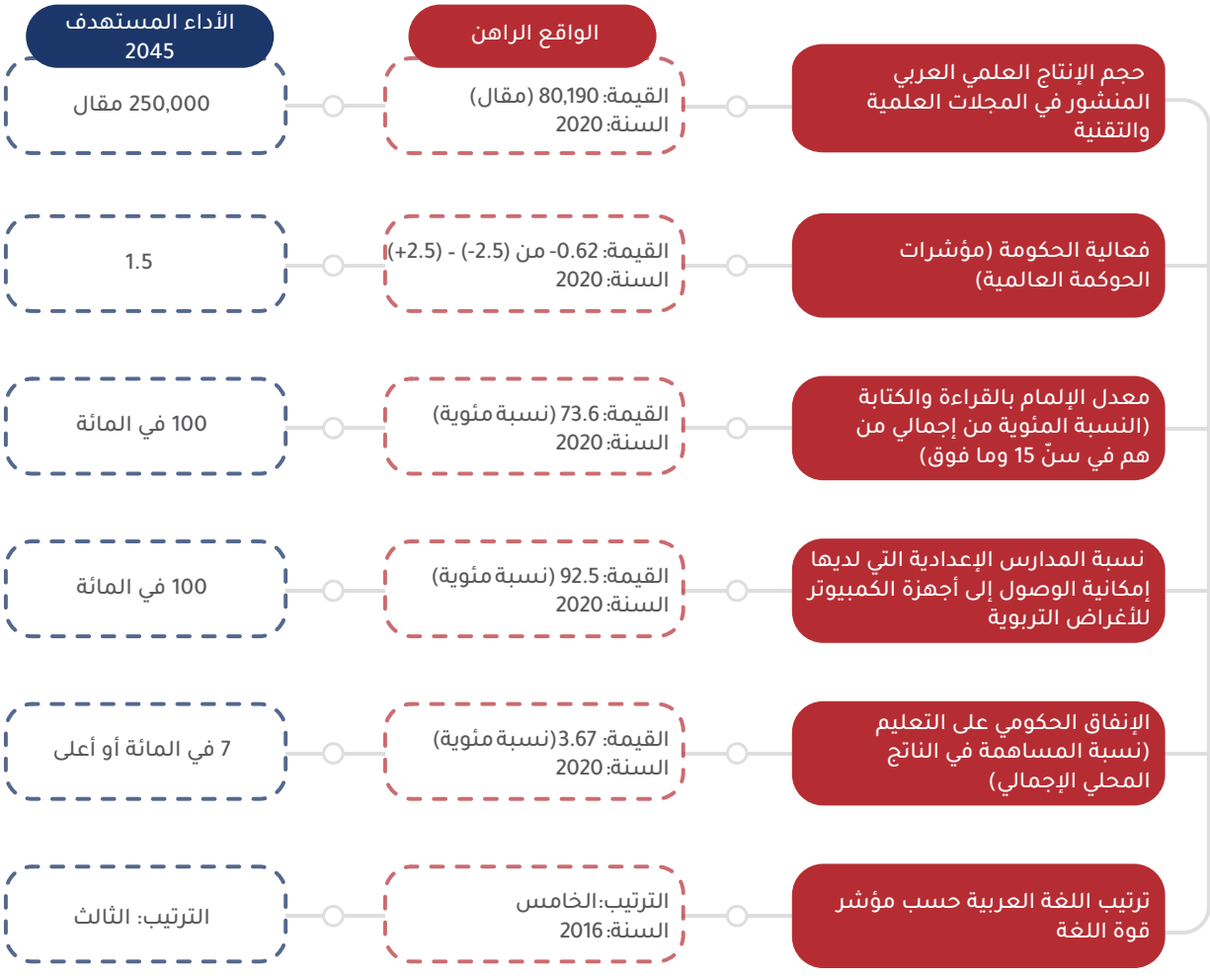

ملاحظات:

حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في المجلات العلمية والتقنية (عدد المقالات)

تشير مقالات المجلات العلمية والتقنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، والرياضيات، والطب السريري، والبحوث الطبية الحيوية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء.

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372586_ara?posInSet=3&queryId=N-EXPLORE-992cf451-b3a4-403c-a432-9c388196e2c1

فعالية الحكومة (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، والجودة في صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم القراءة والكتابة وفهم جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو مؤشر نتائج لتقييم التحصيل العلمي. ويمكن أن تتنبأ هذه البيانات بجودة القوى العاملة في المستقبل ويمكن استخدامها لضمان وضع سياسات بشأن المهارات الحياتية للرجال والنساء.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS

أجهزة الكمبيوتر في المدارس (النسبة المئوية من المدارس الإعدادية مع الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر)

نسبة المدارس التي لديها إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر لأغراض تربوية في المرحلة الإعدادية.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG4/index-2.html

الإنفاق الحكومي على التعليم (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يتم التعبير عن إنفاق الحكومة العامة على التعليم (الجاري والرأسمالي والتحويلات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يشمل النفقات المموّلة من التحويلات المتأتية من مصادر دولية إلى الحكومة. وتشير الحكومة العامة عادةً إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS

مؤشر قوة اللغة (الترتيب)

يستخدم مؤشر قوة اللغة 20 مؤشراً لقياس التأثير على اللغة. ويقيس هذا المؤشر فائدة اللغة للإنسان وليس المقصود منه أن ينطبق على أي شخص معيّن له مجموعة من الظروف والتفضيلات والخصائص الجغرافية الخاصة به.

http://www.kailchan.ca/wp-content/uploads/2016/12/Kai-Chan_Power-Language-Index-full-report_2016_v2.pdf

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري

- تسخير التكنولوجيا والاقتصادات الرقمية والمعرفية لتعزيز الثقافة والفنون واللغة العربية وصونها.
- إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتعليم، ومزج المواد العلمية كالرياضيات والعلوم والهندسة مع الفنون بفعالية للانطلاق في المجال الإبداعي، بحيث تصبح مجالات الإبداع والفنون والرياضة البدنية مواد كاملة الصفة داخل المناهج التعليمية والتربوية العربية.
- إسهام الإعلام في تعزيز اللغة العربية الفصحى، سواء من حيث التقريب بين اللهجات المحلية وتعميم المصطلحات الموحّدة عربياً، أو من حيث تبسيط اللغة الفصحى وتسهيلها أمام المستمعين والمشاهدين بواسطة برامج فنية وثقافية موجّهة لمختلف الفئات العمرية.
- الزامية تضمين تعليم اللغة العربية في المدارس التي تُدرَّس فيها المناهج الأجنبية، بحيث يتخرج منها الطالب ماسكاً بناصية لغته الأم، ومتقناً لها.
- تشجيع الجمع بين الدراسة الجامعية والمهنية والتدريب العملي لاكتساب خبرات في العمل المُنتِج والمُثمِر المفيد، وتوفير فرص العمل في مجالات الإبداع العربي والعالمي.
- النهوض بالصناعات الثقافية الإبداعية لما تنطوي عليه من فرص تنموية مجتمعية مستدامة تستفيد من الموروث الإنساني العريق والعميق للمجتمعات العربية، وتعزيز حضور المرأة، وتمكين الشباب، وربط القيم التراثية بالإنتاج.
- التركيز على أهمية الترجمة إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى، مما يتطلب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات العربية التي تقوم بالترجمة وتنسيق جهودها من أجل توفير الجهد والوقت، وعدم تكرار الأعمال بما يحسّن جودة المنتج المترجم.
- مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي في المنطقة العربية على المستوى الكمي والنوعي والمنهجي لفتح سبل للتجدد الحضاري والثقافي.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة القائمة على التبادل الثقافي مع فهم هوياتهم وقيمهم والتمسّك بها.

من المخزون الفكري والثقافي إلى التجدّد الحضاري

عندما تقترن الثروة البشرية بميزات موقع المنطقة العربية، يمكنها أن تحقّق التجدّد الحضاري العربي المنشود، إذ ينطوي هذا الاقتران على ثلاثة مقوّمات حضارية لا بدّ من تفعيلها، وهي: الأهمية الجيوستراتيجية، والموارد الطبيعية، والبيئة. ويسهم التعامل مع هذه المقوّمات وفق رؤية تكاملية مستدامة في تحقيق تحوُّل حضاري جذري ينعكس بشكل إيجابي على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يضع المنطقة العربية أمام فرص وتحديات تتطلّب تضافر الجهود العربية والتوافق على رؤية مستقبلية للارتقاء بالحضارة العربية إلى مصافّ الحضارات الكبرى في العالم المعاصر. ومن أبرز العوامل التي تُسهِم في الاستفادة من الموقع الجغرافي العربي هو تعزيز التكامل العربي، والتعاون مع دول الجوار الآسيوي والأفريقي ومع القارة الأوروبية وفق رؤية تضمن الحقوق وتتجاوز الآليات السابقة غير المتكافئة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتمثل البيئة حلقةً من الحلقات المتعدّدة والمتداخلة في تقدُّم المجتمعات والدول وتجدُّدها حضارياً. والمفارقة هي أنّ البيئة لم تتدهور بسبب التأخّر الحضاري والتخلّف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بقدر ما تضرّرت بسبب التطور الذي شهدته الدول الغربية وغيرها في أعقاب الثورة الصناعية الأولى وحتى اليوم. ويعود هذا التدهور البيئي إلى اعتماد طرائق إنتاج ونماذج عملية وفكرية تضع الإنسان في مواجهة مع الطبيعة لا في حالة تكامل وتناغم معها. وفي القرنين الأخيرين، تعرّض كوكب الأرض للتلوث في نظامه الطبيعي والبيئي في ظلّ تسارع حركة التصنيع والتحديث التي تعتمد على استخدام موارد الطاقة الناضبة واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجدّدة. واليوم، يتطلب ترميم النظام البيئي وتجديد النظام الطبيعي نهجاً للتحديث والنهوض والتقدُّم الإنساني والتجدُّد الحضاري يتخطّى التوجهات الخاطئة التي أدت إلى التلوث والاحتباس الحراري، وذلك في إطار رؤية تنموية تعيد تكامل العلاقة الوظيفية بين الإنسان والطبيعة. وهذا يحتاج إلى نَهجٍ جديد للعقد الاجتماعي يكون النظام الطبيعي طرفاً فيه إلى جانب الدولة والإنسان، فضلاً عن القانون الدولي والأنظمة المحلية الحامية للبيئة.

وإذا كان الشعب العربي والأرض العربية يمثلان العنصرين الرئيسيين لقيام مؤسسات التكتل الإقليمي العربي الواعد، فإنه ينبغي أن تضطلع هذه المؤسسات وعلى رأسها جامعة الدول العربية بدور محوري في التخطيط ووضع سياسات واضحة في مجال التنمية المستدامة الإقليمية ومتابعة تنفيذها. وينبغي أن تعمل على إطلاق الإمكانات والطاقات البشرية من خلال اعتماد برامج شاملة للجميع «من دون إهمال أحد». ومعلوم أنّ تفعيل هذه الطاقات والإمكانات مشروطٌ بالقدرة على توفير الموارد وإدارة البرامج وتنفيذها بما يضمن انخراط الطاقات البشرية والشباب بشكل خاص في عملية النهوض والتقدُّم الشامل كي لا يكون مصيرها الهجرة إلى مجتمعات وبلدان أخرى، وهذا ما يُعرَف «بهجرة الأدمغة». ويتطلّب تعزيز دور مؤسسات التكتل الإقليمي العربي تخصيص الموارد المالية والبشرية والمائية والطبيعية والخبرات والأراضي الزراعية والصناعية التي قد تفتقر إليها بعض البلدان العربية. ولذلك، فإنّ التعاون العربي بل التكامل المؤسّسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، هو السبيل لتوفير الشروط المؤاتية للنهوض والتجدد الحضاري الشامل.

يبيّن الشكل العوامل التي تؤدي إلى النهوض والتجدّد الحضاري.

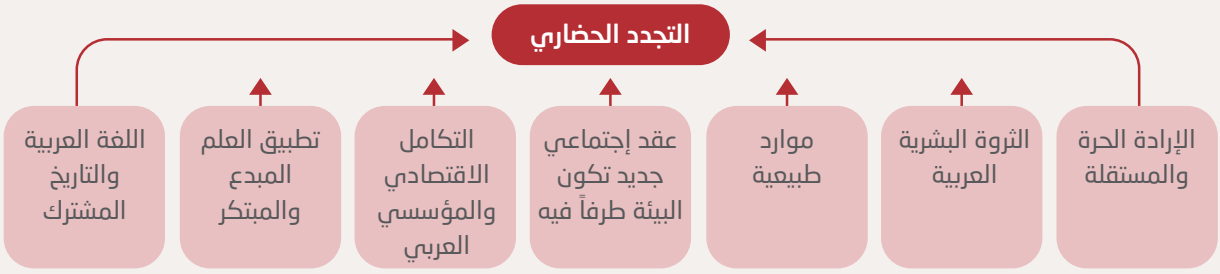

موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045

يتضمّن هذا الموجز المبادرات والمشاريع المقترحة التي تخصّ كل هدف استراتيجي وركن من أركان الرؤية 2045. وتمثل بمجملها آليات وأساليب وطرائق لتنفيذ هذه الرؤية. وتتطلّب المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المقترحة إجراء دراسات تفصيلية بالتنسيق الكامل مع المجالس الوزارية المتخصّصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص.

ركيزة الأمن والأمان

الأمن الجيوستراتيجي: تفعيل منظومة إنذار مبكر في الجامعة العربية لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات، وتبنّي مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.

الأمن الغذائي والمائي:

- تطوير آليات جديدة ومبتكرة وتعزيز الاستفادة من الآليات القائمة في تمويل المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي.
- ربط موارد المياه العذبة الصالحة للشرب والري بين الدول العربية المتجاورة، وتنفيذ استراتيجية عربية لإدارة المياه مع التركيز على التحلية وإعادة تدوير المياه وإدارة الموارد المائية المتكاملة؛ وتحديد الترتيبات المؤسّسية والتشريعية والنواحي الفنية، بما في ذلك دراسة موارد المياه وتحليل ما إذا كانت ناضبة أو متجدّدة، تقليدية (كالأنهار) أو غير تقليدية (كمحطات تحلية المياه)، بهدف تحقيق الأمن المائي.
- تحقيق استدامة سلاسل إمداد السلع الغذائية الأساسية للدول العربية، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية وإجراءات التخطيط والحلول والإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدول العربية.

الأمن المعلوماتي: تعزيز وبناء القدرات في مجال تحقيق الأمن المعلوماتي والسيبراني لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق.

الأمن البيئي:

- تطوير نظام إنذار مبكر وإعداد خارطة توجيهية لتحديد المناطق المعرّضة للأحداث المناخية المتطرّفة، مثل الفيضانات والسيول والعواصف الرملية والترابية، استناداً إلى تحليل الكوارث السابقة والتاريخية وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

- إنشاء مراكز بحثية متخصّصة في البيئة والزراعة المستدامة تستخدم التقنيات البازغة في حماية البيئة العربية المتنوّعة والأقمار الصناعية لإثراء التنوع البيئي والبيولوجي؛ وتشجيع استخدام أجهزة الاستشعار في اكتشاف الآفات والأمراض في النباتات الصحراوية والريفية وفي الغابات من أجل حماية الأمن الغذائي والتنوّع البيئي العربي.

أمن الطاقة:

- تسريع تنفيذ شبكات الربط الإقليمي للكهرباء، مما يسمح بالتبادل الفعّال لموارد الكهرباء، وخفض تكاليف الطاقة؛ وتطبيق تقنيات الشبكة الذكية لتعزيز كفاءة إمدادات الكهرباء وموثوقيتها وأمنها مع تحقيق التكامل بين مصادر الطاقة المتجدّدة وبرامج الاستجابة للطلب؛ ودعم جهود توزيع الطاقة المتجدّدة وتخزينها، مما يعزز أمن الطاقة واستقرار السوق.
- تطوير سوق عربية موحّدة للطاقة تسهّل تجارة الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى بين الدول العربية، مما يعزز تنويع وأمن موارد الطاقة؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وزيادة الابتكار والكفاءة، والاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة للكهرباء التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية العرب.
- تطوير موارد الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعزيز إدارتها التشاركية من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي ومشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود.
- تطوير آلية عربية لزيادة كفاءة الطاقة والاستجابة الفعالة للطوارئ عند انقطاع إمدادات الكهرباء أو الطاقة، وضمان التدفّق المستمر لموارد الطاقة أثناء الأزمات.
- تنفيذ اتفاقات تجارة الطاقة والشراكات ذات الصلة مع البلاد المجاورة للدول العربية من أجل تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمنها.
- تنفيذ برامج ومعايير لترشيد استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإطلاق مبادرة إقليمية لتحديث المباني باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة، مما يقلل من استهلاكها وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- تطوير آلية عربية للاستجابة للأحداث الأمنية النووية.

الأمن الصحي:

- تجهيز المستشفيات والوحدات الصحية والمختبرات بالمعدات والأدوات اللازمة، وتعزيز كفاءة العاملين في القطاع الصحي والتوعية والوقاية من الجوائح والأوبئة.
- تحديد حزم الخدمات الصحية ذات الأولوية وتلك المرتبطة بالأمراض المعدية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية مدى الحياة التي تركّز على توفير الرعاية الفعّالة للناس.
- تحسين إدارة النظام الصحي، من خلال الترتيبات المؤسسية والتشريعات التي تسلّط الضوء على الأداء والمساءلة؛ وتقييم أثر جميع سياسات الصحة العامة، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص العامل في القطاع الصحي من أجل تحسين استراتيجيات الحماية الصحية.

العدل والعدالة

- مراجعة منظومات التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل على نحو يضمن حصول جميع الفئات والمكونات الاجتماعية على هذه الخدمات الأوّلية على قدم المساواة؛ وإجراء تحسينات تكنولوجية في القطاع المؤسّسي والاجتماعي.
- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة المقترحة، وذلك لضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المهمّشين والمحرومين من الخدمات المصرفية ودعم الأعمال والمشاريع في المناطق الأقل نمواً في المنطقة العربية.
- توفير التمويل الشامل لمبادرات وبرامج التنمية الاقتصادية المتوازنة ومبادرات التماسك الاجتماعي المستدامة، التي تتّسم بالمرونة لتعزيز قدرة المجتمع على استعادة حيويته، ومواجهة التحديات واغتنام الفرص الجديدة التي توفّرها التقنيات البازغة في عالمنا.
- توفير فرص العمل اللائق للإنسان في المنطقة العربية مع مراعاة الدورة الاقتصادية لكل دولة، وتزويد كل شخص بالمعارف والكفاءات على نحوٍ يضمن مساهمته في عملية الإنتاج والابتكار في الوطن وخارجه والتكيّف مع المتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة.
- تطوير مختلف أنواع التدريب الأساسي والمهني والتطبيقي والتفاعلي المستمرّ والمتاح للجميع وفق أحدث وأرقى المعايير المعتمَدة دولياً، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيّرة والمستجدّات التكنولوجية، وتعزيز المهارات الرقمية والإبداعية للمواطنين بهدف زيادة إنتاجية الفرد وفرق العمل. تقوية برامج التعاون بين وزارات العدل العربية في ما يتعلق بنقل التقنيات البازغة باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بهدف تمتين الثقة في المؤسّسات القضائية.
- تطوير نُظُم قضائية متآزرة تتكيَّف مع الأزمات والتّحديات والتّغيُّرات، وتكون قادرة على مواجهة الفترات الاستثنائية والأزمات والجوائح، لضمان توفير المستوى الأمثل من الخدمات القضائية، واعتماد التشريعات والإجراءات الإقليمية التعاضدية المناسبة.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب القضاة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وتدريب العاملين في مجال القضاء، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرّة ومنتظمة، ووضع أنظمة متطوّرة تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي وتضمن المساواة والنزاهة والكفاءة والحوكمة الرشيدة.

الابتكار والإبداع

- تمويل برامج ومبادرات دعم الانتقال إلى النظام التعليمي (التعليم 4.0) وإدراج الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات في المناهج والمساقات لجعل التعلُّم أكثر شمولاً، وسدّ الفجوة الرقمية في المنطقة العربية.

- إنشاء منصة عربية موحّدة للتعليم الإلكتروني تقدّم دورات متخصّصة ومعتمدة تلبي احتياجات سوق العمل العربي، والاستثمار في دعم الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة (MOOCs)، والتعلُّم الهجين، والتعلُّم النشط، والمُعلِّم الافتراضي المجسَّم (الهولوغرام)، والمختبر السيبراني المادي، والمنصات التعليمية الافتراضية، على سبيل المثال لا الحصر للارتقاء بثقافة المبادرة والإبداع الفردي، وبتجربة التعلُّم لجعلها أكثر ملاءمةً لسوق العمل.

- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة الإقليمية؛ واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب العربية وتوفير فرص عمل لائقة لها.

- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البنية التحتية للاتصالات، وتطوير شبكات إنترنت عالية السرعة ومنخفضة الكلفة، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة.

- تطوير مشاريع استثمارية مستدامة في مجال الطاقة المتجددة والزراعة الذكية والمصائد المستدامة مع تشجيع استخدام التكنولوجيا الخضراء، وإطلاق المبادرات المفيدة للبيئة العربية مثل عملة الطاقة الشمسية وعملة الثروة السمكية وعملة الزراعة، وربطها بالعملة الرقمية العربية الموحّدة المقترحة.

- دعم جهود الاستفادة من الاقتصاد السلوكي وعلم النفس الاجتماعي في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنسيق وتطوير برامج توعية وتدريب لصناع القرار والمؤسسات من أجل تحسين السياسات العامة والخدمات، و«دفع» الناس بلطفٍ نحو خيارات أفضل.

- تطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، بإدخال أنظمة إدارية ذكية تعتمد على البيانات الضخمة والتحليلات لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في تقديم الخدمات العامة، وتحسين الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي.

- تطوير آليات تُعنى بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتهدف إلى وضع القوانين اللازمة لتطوير وتقنين استخدامه، والسعي إلى توحيد ترميز البيانات بين الدول العربية في مجالات العمل المشتركة بينها لتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات، بما في ذلك عن طريق تقنيات الميتافيرس البازغة.

- دعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام تقنيات العالم الافتراضي وربطها بالاقتصادين الأخضر والأزرق والقطاع المالي.

الازدهار والتنمية المتوازنة

- استحداث آليات سداد الديون الخارجية، ومنها المقايضة، وإصدار صكوك المشاريع الخضراء والزرقاء التي تستقطب المنح، عوضاً عن الحصول على التمويل بالعملات الصعبة، وتطوير برامج لإعادة هيكلة الديون السيادية بطرق مبتكرة تشجع على الاستثمار المستدام وتقلّل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة.

- تطوير نظام مالي رقمي متكامل للمنطقة العربية يدعم العملات الرقمية ويعزز التجارة والشمول المالي، ومن بين المبادرات المقترحة إطلاق عملة رقمية عربية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية كوسيلة للدّفع داخل المنطقة العربية وخارجها، مع الحفاظ على سيادة كل دولة واستقلالية كل مصرف مركزي فيها.
- تسريع التكامل الاقتصادي العربي ووضع سياسات تجارية مشتركة تعزز التجارة البينية والاستثمار، ويبدأ ذلك عادةً بنظام التفضيل التجاري ليتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي للوصول إلى سوق عربية مشتركة.
- تطوير آليات لربط البنية التحتية المائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والطاقة والنقل، وتوفير بيئة مؤاتية ومحفِّزة للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من المعاملات المكتبية وتبسيط اللوائح والإجراءات.
- تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للربط السككي العربي تبعاً للعوائد الكلية البعيدة المدى لهذه المشاريع البالغة الأهمية، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص.
- تحديث دراسات الجدوى بشأن ربط الدول العربية بواسطة ممرّ اقتصادي يتيح تعزيز النقل النهري والبري والبحري؛ وتطوير مشاريع البنية التحتية المستدامة التي تدعم النقل الأخضر وتقلّل الانبعاثات الكربونية؛ وتحويل الممرّات المائية المشتركة إلى طرق تجارة بينية عربية مزدهرة؛ وتعظيم الخدمات اللوجستية ذات الصلة.
- توحيد الأنظمة واللوائح لدى هيئات الأسواق المالية العربية، وتحقيق التكامل بين هذه الأسواق من حيث الأنظمة التقنية والبنية التحتية ومشاركة البيانات؛ وتحقيق التكامل بين مراكز إيداع وحفظ الأوراق المالية والمقاصة لدى الدول العربية.
- إنشاء سوق رأسمالية عربية للأسهم وللصكوك والسندات والسّلع والمشتقات المالية. ومن المقترح استخدام تقنية سلاسل الكتل والعقود الذكية، بحيث يتحقق إدراج الإصدارات الأولية للشركات العربية الكبيرة والبنوك المتخصّصة، بالإضافة إلى تشجيع إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن تتعاون صناديق المعاشات والصناديق السيادية والبنوك على إنشاء هذه السوق الرأسمالية العربية المقترحة، وتعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص.
- اعتماد وتنفيذ استراتيجية عربية للسياحة تهدف إلى تنمية التعاون العربي البينيّ في مجال السياحة، وتعزيز ثقة السائح العربي والأجنبي، وتطوير الابتكار السياحي من منظور عربي كلي، بواسطة العديد من التقنيات، ومنها التكنولوجيا الافتراضية الصاعدة والمجدية.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعية.

التنوّع والحيوية

- إطلاق منصّات حوارية عربية وبرامج تواصل وتبادل ثقافي بين الشباب العربي، يشارك فيها صنّاع القرار وأصحاب الخبرة، وذلك لبلورة مفاهيم مشتركة ومستحدثة بشأن تمتين عناصر التنوّع والحيوية والانفتاح والاستقرار المجتمعي والقيم المشتركة، وتعزيز إدماج الفئات المهمّشة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لتعليم اللغات المتعددة في المنطقة العربية ولتحقيق التفاعل مع المواطنين بأي لغة من لغات المكوّنات الوطنية، ومساعدة الأطفال في تعلّم لغة واحدة أو أكثر من لغات المنطقة، وتتبّع تقدمهم.

- بلورة برنامج تبادل الطلّاب لتعزيز تعرّف الطالب في سنواته الجامعية على دول عربية أخرى من خلال العمل على تأشيرة طلابية موحّدة بين الدول العربية؛ وتوسيع نطاق التبادل ليشمل التدريب المهني والتعاون في مشاريع بحثية مشتركة؛ ونشر ثقافة التطوّع.
- تأسيس برامج ومبادرات تعليمية وتدريبية مبتكرة للإسهام في بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري العربي، وتطوير أنظمة التعليم التطبيقي في المدارس والجامعات، وتكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال والشباب، ودعم مدارس الطفولة المبكرة، وتعزيز الرفاه النفسي لطلاب التعليم العام والتعليم الجامعي.
- العمل على تكريس التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية في المدارس والمعاهد والجامعات من خلال دمج هذه المواضيع في جميع مستويات التعليم، وتشجيع المبادرات الطلابية التي تعزز هذه القيم للانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى مع الاعتزاز بالجذور.
- تنظيم مهرجانات ثقافية وفنية إقليمية ودولية لتعزيز وبناء ثقافة التنوّع والحرية والإبداع.
- دعم الحوارات الإقليمية التي تجمع أفراداً ومؤسسات من خلفيات متنوّعة لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون.

التجدّد الثقافي والحضاري

- تطوير شبكة من المؤسسات والمتاحف والمنظمات المكرّسة للحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوثيقه، وتطوير برامج تعاونية تشمل تبادل المعارف والخبرات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الوعي بأهميته. ويمكن أن تركّز هذه المبادرة على الحفاظ على المواقع التاريخية المُدرجَة ضمن التراث العالمي، وكذلك حفظ المعارف التقليدية.
- وضع آليات لحماية التراث والحفاظ عليه في ظل الأزمات وحالات عدم الاستقرار لأنّ التراث الحضاري معرّض للتدمير والنهب في بعض المناطق التي تمرّ بنزاعات محلية أو إقليمية. ومن هذه الآليات تفعيل مستودعات للتراث تحافظ على المخطوطات النادرة الأصيلة ورقياً ورقمياً.
- تطوير برامج ومراكز إبداعية عربية مبتكَرة تدعم البحث العلمي والترجمة، وإنتاج البحوث باللغة العربية، وتنظيم الفعاليات الأدبية والشعرية وفتح فروع لمجامع اللغة العربية في الأقاليم والمحافظات خارج العواصم العربية وفي العالم من أجل تصدير اللغة والثقافة العربيتين باعتبارهما ثروةً غير ناضبة وزيادة المردود الاقتصادي لهما.
- تطوير برامج تعليمية تركز على الفنون والثقافة كجزء أساسي من التعليم الشامل من خلال إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتفوّق والانطلاق في المجال الإبداعي، وتسخير التكنولوجيا والمنصّات الرقمية الثقافية، وطرح جوائز عربية رديفة لتلك الموجودة حالياً لتحفيز المشاريع الثقافية والارتقاء الحضاري.
- تطوير مناهج تعليمية تفاعلية مبتكرة تبرز التاريخ والحضارة العربيين وتشجع على البحث والاستكشاف، مما يساعد في تثقيف النشء وجيل الشباب بشأن تراثهم الثقافي الغني. وقد أطلقت الإسكوا منصة الثقافة والإبداع العربي للحفاظ على التراث الثقافي للمنطقة العربية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال توفير سوق لها.
- توفير كيان ثقافي تنسيقي بين الجمعيات الأهلية الثقافية في المنطقة العربية بهدف تكريس التعاون في جميع مجالات الإبداع والثقافة، بما في ذلك مبادرات مثل عواصم الثقافة العربية، وإقامات المبدعين والفنانين، والتبادل التعليمي التجريبي، والمهرجانات الفنية التي تعرض الفنون العربية التراثية والتقليدية والمعاصرة، مما يولّد تقديراً أعمق للثقافات المتنوّعة في المنطقة.

تطوير آليات لتنفيذ المشاريع العربية الثقافية والإبداعية التي تحثّ على التعاون الإقليمي في الإنتاج الفني في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح والرسم والكتابة الإبداعية وأدب الأطفال وغير ذلك)؛ وتشجيع التعاون بين القطاعات الإعلامية والسينمائية في المنطقة العربية لإنتاج محتوى عالي الجودة يعكس تنوّع الثقافات العربية وغناها وينطلق بها إلى العالمية.

الخطوات المستقبلية

يتطلّب تنفيذ الرؤية العربية 2045 تنسيقاً فعالاً وجهوداً مشتركة بين الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية. كما يتعين توجيه استثماراتٍ مناسبة، الأمر الذي قد يمثل تحدياً في ظل أزمات السيولة المالية التي تواجهها بعض الدول العربية، وتقادم البنى التحتية، وانخفاض معدلات استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة. ويمكن أن تكون درجة الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية عاملاً مؤثراً على تنفيذ الرؤية وتحقيق أهدافها وأغراضها. ويتطلّب تنفيذ الرؤية تبنّي التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التحوّل الرقمي وحشد الاستثمارات المجمعة، وتعزيز القدرات وتطوير البنية التحتية للتقنيات البازغة، وهذا قد يكون تحدياً في بعض الدول العربية التي تشهد نزاعات وأزمات. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، لا بدّ من تحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاديات. ويمكن اغتنام الفرص والتصدّي لجميع هذه التحديات والمخاطر وغيرها، ومعالجتها على نحو فعّال من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، وتوظيف الاستثمارات والمشاريع بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف الرؤية وغاياتها.

تطوير آلية للمتابعة

تشمل الخطوات التنفيذية تطوير آلية للمتابعة التفصيلية من خلال التعاون بين الدول العربية والإسكوا وجامعة الدول العربية، بما في ذلك تطوير منصّة للتتبّع والمسح الشامل والتقييم الدوري لإنجازات مشاريع الرؤية العربية 2045. ومن المهمّ تطوير منصّة تتيح الوصول إلى البيانات من خلال لوحة معلومات تفاعلية تمكّن الجهات التنفيذية والرقابية من الوقوف على التقدّم في إنجاز مبادرات هذه الرؤية ومشاريعها، واستكشاف النتائج الكاملة للمسوحات وتحليلها على أساس المتغيّرات الكلية والوطنية والقطاعية، واتّخاذ ما يلزم من الإجراءات، وتقديم تقارير دورية. ولا بدّ أيضاً من أدواتٍ لتتبّع التقدم وتقييم الأداء وتحليل البيانات على نحو تفاعلي. وتشمل هذه الأدوات المقترحة ما يلي:

- منصة مركزية لجمع البيانات: تتيح واجهة سهلة الاستخدام لجمع بيانات المشاريع من مختلف الجهات التنفيذية والرقابية.
- أدوات تحليلية متقدمة: تستخدم الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلّم الآلي لتحليل البيانات واستخلاص رؤى قيّمة بشأن تقدم المشاريع وأدائها.
- تقارير مخصّصة: تتناول المؤشرات الرئيسية للأداء وتقدم تحليلات مفصّلة حسب الحاجة.
- آلية داعمة لاتخاذ القرار: تُقدَّم من خلالها التوصيات والاقتراحات بناءً على تحليل البيانات لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية.

ومن شأن هذه الأدوات أن تساعد على تحسين الحوكمة والشفافية والفعالية في تنفيذ مشاريع الرؤية العربية 2045، وتعزيز قدرة الجهات المعنية على متابعة التقدم واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. ولا بدّ من أن تتكامل الرؤية مع المستجدات في الرؤى والخطط الوطنية المختلفة للدول العربية، وأن يصار إلى مراجعتها وتحديثها باستمرار ضمن إطار زمني محدد.

المراجع

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/

https://ispar.unescwa.org/

https://hdr.undp.org/data-center

https://tcdata360.worldbank.org/indicators/tnt.tot.contrib.gdp?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الحواشي

1 Report of the UN Economist Network for the UN 75th Anniversary: Shaping the Trends of Our Time. https://digitallibrary.un.org/record/3884187?ln=en.

2 تُعتبر مبادرة الانتقال العادل إحدى الآليات للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. وتضع المواطن والمجتمع في صلب عملية الانتقال عن طريق التخفيف من الآثار البيئية لتغيُّر المناخ و/أو التكيّف معها، مع أخذ الآثار الاجتماعية في الاعتبار.

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن أملنا في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها الإسكوا وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

2400720A